نظرات في"موسوعة قواعد الكتابة العربية"

يحيى مير علم

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

دولة الكويت

يتضمن هذا البحث نظرات علمية في (موسوعة قواعد الكتابة العربية) التي صدرت طبعتها الأولى نهاية العام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م في جزأين، مبلغهما (٨٠٧) صفحة. حوى الجزء الأول (٤١٥) صفحة[١]. واشتمل الجزء الثاني على (٣٨٨) صفحة، استغرقت من الصفحات ما بين (٤١٩) و(٨٠٧)[٢]. وهي، على الجملة، ملاحظات متنوّعة علمية ومنهجية وغيرها، نبّهت على ما سها به القلم، أو ما جانب الدّقّة، أو الصواب في بعض الآراء، أو الأحكام، أو النقول، أو النقد للآخرين، أو نقصٍ في مواضع كان ينبغي التفصيل والاستقصاء فيها، أو زيادةٍ لا موضع لها. كنت قيّدت كثيراً منها على مواضع من الموسوعة بُعيد صدورها أثناء اطلاعي عليها، غير أن مهامّ علمية اضطرتني إلى الانصراف عنها، حتّى تسنّى لي الرجوع إليها، ومتابعة تسجيل أهمّ ما وقفت عليه من ملاحظ. وقد أفدت في ذلك من عنايتي بهذا العلم تدريساً لطلبة كلية التربية الأساسية، ومراجعةً لبعض ما صدر من آثار فيه[٣]، واطلاعاً على كثير من جهود المعاصرين من هيئات علمية أو أفراد مطبوعاً أو مخزّناً في الشابكة (الإنترنت). على أن

---

(١) توزّعت على «مقدمة» (٥-٦) و«مدخل بدء الكتابة العربية» (٧-١٧) و«أنواع الخطّ» (١٨-٢٤). تلتها ثلاثة أبواب، «الباب الأول: الهمزة» (٢٥-٢٣٨) و«الباب الثاني: الألف اللينة» (٢٣٩-٣٣١) و«الباب الثالث: الوصل والفصل» (٢٣٣-٤١٥).

(٢) تضمّن ثلاثة أبواب: «الباب الرابع، الفصل الأول: زيادة الحروف، الفصل الثاني: الحذف» (٤١٩-٦٣٩) و«الباب الخامس: تاء التأنيث» (٦٤١- ٦٧٠) و«الباب السادس: متمّمات» (٦٧١- ٧٣١) وقد حوى خمسة موضوعات: «التنوين» (٦٧٣-٦٨٢) و«الرسائل» (٦٨٣-٦٨٦) و«التاريخ» (٦٨٧-٧٠٤) و«الترقيم مواضعه وعلاماته» (٧٠٥-٧٢٨) و«الرموز» (٧٢٩-٧٣١). وتلا ذلك «نصوص للتدريب» (٧٣٣-٧٧١) ثم «المراجع» (٧٧٣-٧٩١) فـ«الفهرس» (٧٩٣-٨٠١) وختمت الموسوعة بـ«مؤلّفات» صاحبها (٨٠٣-٨٠٧).

(٣) أعني «نظرات في كتاب قواعد الإملاء»، و«قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين»، و«قراءة في قواعد الإملاء»، و«نظرات في لوحة الألف»، وقواعد الإملاء: في لوحة كبيرة ملونة، ومطوية هدية مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٦٧، وكراسة (بالمشاركة).

تنوّعها، ووفرة عدّتها، واشتراك بعضها في الملاحظة الواحدة، جعل من الصعوبة بمكان الفصل التام فيما بينها. لذلك عرضتها موزّعةً على موضوعاتٍ تنتظمها، مع الإقرار بما قد يكون بينها من تداخل. وقد حرصت على إيرادها معزَّزة بالتوثيق والتدليل، واقتصرت على أمثلةٍ لكلٍّ منها، تشير إلى ما كان على شاكلتها. وهي لا ترقى إلى حدّ الاستقصاء لكلّ ما ورد في الموسوعة، فذلك ما لا سبيل إليه لدواعٍ شتّى من ضيق الوقت، وكثرة الشواغل، وحجم الموسوعة.

مُصَنِّف الموسوعة هو الأستاذ الدكتور عبد اللطيف الخطيب، تشهد آثاره الكثيرة والمتنوّعة بسعة علمه، وعلوّ كعبه، ورسوخ قدمه، وكبير اطلاعه، وجليل قدره، ومديد خبرته في التعليم الجامعي، وإحكامه صنعة التحقيق. وأما كتابه موضوع البحث (موسوعة قواعد الكتابة العربية) فهو ثمرة كبيرة، تَوَّج بها جهوده وعنايته بقواعد الكتابة والإملاء، إذ سبق له أن أخرج كتابه (أصول الإملاء) في (٢٢٥) صفحة[١]. ولولا أن المقام والمقصد لا يناسبهما بسط القول في بيان ميزات هذا الكتاب وخصائصه، وقيمة ما أودعه فيه مؤلّفه من علم غزيز، وجهد دؤوب، وآراء صائبة، واجتهادات موفّقة، لكان حريّاً بصاحب البحث صرفُ النظر إليه، والإسهابُ في بيانه[٢].

ولما كان الأصلُ في المراجعة العلمية ألّا تتناول من الكتب والآثار والمصَنَّفات إلا ما كان قيّماً وجديراً بالعناية والقراءة والنظر، كان من نافلة القول الإشارة إلى أن ما

(١) صدرت له ثلاث طبعات، الأولى سنة ١٩٨٣م، والثانية سنة ١٩٨٦م، والثالثة سنة ١٩٨٤م عن دار سعد الدين بدمشق. ثم صدرت طبعة رابعة نهاية عام ٢٠١١م، في (٢٣٦) صفحة، توزيع مكتبة دار العروبة بالكويت. لم تختلف عن سابقاتها إلاّ في بضع صفحات جاءت في نهايتها، تضمّنت قائمة بمؤلّفات صاحبها مفصّلةً، والأولى هي الأصل لما تلاها من طبعات مُصَوَّرة.

(٢) من ذلك مثلاً: رجوعه عن آراء سابقة له تبيّن له وجه الصواب فيها لاحقاً. كما في رجوعه عن اعتراضه على مصطلح (شولة) لعلامة الاعتراض (–) بعد وقوفه على استعمال الثمانيني لها في شرح تصريف ابن جني. انظر الموسوعة ٢ / ٧١٧، حاشية (٢).

جميع يتضمنه هذا البحث من نظرات وملاحظات علمية لا يُقلِّل من أهمّيّة هذه الموسوعة، ولا ينتقص من قيمتها. فضلاً عن أن قدراً غير قليل من مسائل هذا العلم وقضاياه ومعارفه وقواعده هو موضعُ خلاف بين الأقدمين والمحدثين، يسمح بإبداء وجهات نظر أخرى. على أن هذه النظرات والملاحظات توافق منهج صاحب الموسوعة في عنايته بالتنبيه على ما يجده في آثار الآخرين من خطأ، أو سهو، أو اجتهاد غير صائب، أو رأي يرى خلافه. آية ذلك ما صنعه في حديثه عن الترقيم وعلاماته من التنبيه على كلّ ما وجده في كتاب (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) لأحمد زكي باشا، وعلى ما ترك التنبيه عليه، في رأيه، محقّقُه الشيخ المرحوم عبدالفتاح أبو غدة[1]. ورحم الله أبا بكر الصّوليّ القائل: "المتصفّحُ للكتاب أبصرُ بمواقع الخلل فيه من مُنْشِئِه".

أولاً: ملاحظات على المقدّمة

ثمّة ملاحظات تتعلّق بالمقدّمة، يحسن قبل إيرادها تلخيص ما ورد فيها نقلاً وحكايةً حسب الحاجة. فقد اشتملت على ثماني فقرات، تضمنت الأولى الحمد والصلاة، وتحدّثت الثانية عن إخراج صاحب الموسوعة "كتاباً في قواعد الإملاء العربية باسم (أصول الإملاء)" وعلمه بطبعتيه الأولى والأخيرة، واتهامه في الثالثة بعض أصحاب المكتبات بانتقاله إلى بلاد شتّى، وتفرّق نفعه المادي بين المستبيحين لجهد الباحثين، وأوجزت الرابعة منهجه فيه، وأنه بيّن مسائل الإملاء على أصول المتقدمين، وزوّده بطائفة من النصوص وأكثر فيه من الإحالات على مراجع العلماء، وبيّنت الخامسة عدم هجره هذا العمل، ومتابعته "مسائل الكتابة وقواعدها، وما يقع من أخطاء واختلاف في صور الكتابة عند المعاصرين، وتباين الآراء فيها،

(١) الموسوعة ٢/ ٧٠٥-٧٢٧. ومثله ما نبّه عليه في مقدمة كتابه (مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وأشار إليه في الحواشي.

واجتهادات المجتهدين، وكنت أجمع نصوص هذه المادة في الكتابة، وأسجل فيها كل جديد أقع عليه"، وتضمنت السادسة الإعلام بشيئين، أولهما: أن الذي "ساعد على هذا الجمع عملنا في (إعراب القرآن الكريم) منذ عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٠، إذ وقعتُ في المراجع اللغوية والتفسير والأدب وكتب أعاريب القرآن والحديث على مادة جيدة تثري العمل السابق، وتوسع دائرة الحديث فيه". وثانيهما: لخّص فيه منهجه في الكتاب قائلاً: "ورأيت أنه لا بدّ من إخراج الكتاب على نمط جديد، أُكثر فيه من نصوص المتقدمين، التي تؤيد ما كتبته من قبل أو تخالفه، وأبيّن مظاهر خلافهم في صورة الكتابة، والحجج التي يذكرونها، وأذكر فيه ترجيح الوجه الأقوى بعد وضع صورة الخلاف أمام القارئ. ولقد تراجعت في مواضع عما كنت ذهبت إليه فيما سبق، واجتهدت اجتهادات جديدة في مسائل كان علمي بأصولها محدوداً". وأضافت السابعة شيئاً آخر ساعده "على ذلك أنه وقعت لي بعض كتب المتقدمين في هذا الباب، ولم تكن ميسورة لي من قبل، فاستفدت منها في إعادة تكوين هذا الكتاب على النحو الذي ترى". وختمت الثامنة المقدّمة بتقديم الكتاب للدارسين، وبيان سبب تسميته، والدعاء أن ينفع الله به، وأن يكفّ عنه يد المستحلّين لجهود أهل العلم "هذا هو الكتاب في الكتابة، سمّيته موسوعة قواعد الكتابة العربية.."".

ظهر مما تقدّم أن الأفكار التي وردت في فقرات المقدّمة تناولت قضايا متفاوتة في الأهمية. إذ كان الحديث في الفقرات الأربع الأولى عن أشياء لا تتعلّق بالموسوعة مباشرة. فقد بدأ الكلام عليها في الفقرة الخامسة التي تحدثت عن عدم هَجْر المؤلّف للعمل ومتابعته لمسائل الكتابة وقواعدها، وجمعه للنصوص، وتسجيله كلّ جديد. وأما السادسة فكان شطرها الأول امتداداً واستمراراً للخامسة، إذ بيّن ما ساعده على الجمع، وهو العمل في (إعراب القرآن الكريم) لأنه

وقع في المراجع المختلفة على مادة جيدة تثري العمل. وأما الشطر الثاني فتضمّن أشياء تتصل بمنهج إعداد الموسوعة. وجاءت السابعة متمّمة ما تقدم مما ساعده على الجمع، وهو الإفادة مما توفّر من كتب المتقدمين التي لم تكن ميسورة. وأما الثامنة فكانت لشيئين، تسمية الكتاب بالموسوعة، والإشارة إلى الفئة المستهدفة منها في قوله "أضعه بين أيدي الدارسين".

ذكرت ما تقدّم بنحوٍ مما ورد في الأصل لبيان ما شاب المقدّمة من نقص، فلم يحظ الحديث عن الموسوعة فيها إلا بقدر يسير، ولم تشتمل على ما يجب أن يكون في مقدّمة أيّ موسوعة. ويمكن تلخيص ما يتّجه على ما ورد في المقدّمة بما يأتي:

١ – تسمية الكتاب بـ (موسوعة قواعد الكتابة العربية) موضع نظر، لأن الموسوعات العلمية المتخصّصة والعامة لها مناهج في الترتيب والمادة والمعالجة والتوثيق والإخراج وغيرها خلاف ما يكون في الكتب سواء أكانت من المتوسطات أم من المطوّلات. إذ المعلوم أن الموسوعات على اختلاف موضوعاتها يجري ترتيبها على حروف المعجم غالباً، وتتسم بالشمول والاستقصاء، والسهولة واليسر في المراجعة. وشهرة مثله وكثرته في الموسوعات تغني عن الحاجة إلى نصب الأدلة، وضرب الأمثلة. لذا، أرى أن تسمية الكتاب "موسوعة" فيه قدر كبير من التجوّز. إذ لا يكفي مسوّغاً لهذا ضخامةُ الحجم، ومبلغُ الصفحات، وكثرةُ النقول وطولها، ووفرةُ الآراء والمذاهب، وحشدُ الشواهد، والعنايةُ بالتوثيق، وبيانُ الحُجَج، وترجيحُ الأقوى. يصحِّح هذا أن مؤلّف الموسوعة لم يدّعِ لها شمولاً ولا استقصاء لكلّ المسائل والقضايا والمذاهب والآراء والخلافات والحُجَج وصور الرسم والاجتهادات ومتابعة جهود المعاصرين من الأفراد والهيئات العلمية. كما يصحِّحه عقدُ موازنة بين هذه الموسوعة وما يشبهها من المؤلّفات المعاصرة في هذا العلم مثل كتاب (فن الإملاء في العربية) للدكتور عبدالفتاح الحموز. فقد صدر الكتاب في جزأين

كبيرين عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، انتهى مبلغهما إلى (١٠٧٠) صفحة. وهذا الكتاب، مع أنه من أكبر كتب قواعد الإملاء والكتابة المعاصرة حجماً، وأكثرها تفصيلاً وتوثيقاً ورصداً، ومناقشةً لمذاهب الأقدمين وآرائهم ومقالاتهم، ولجهود المحدثين من هيئات وأفراد، ولمحاولاتهم معالجة مشكلات قواعد الإملاء وصولاً إلى تقريبها وتيسيرها وتجديدها، لم يحمل تسمية موسوعة الإملاء(١).

٢ – جاء الحديث عن منهج إعداد الموسوعة ناقصاً ومفرّقاً على مواضع في المقدمة: الفقرة الخامسة (عدم الانقطاع عن الموضوع، والمتابعة، والجمع، والتسجيل)، والشطر الثاني من الفقرة السادسة (الإكثار من نصوص المتقدمين تأييداً أو مخالفةً، وبيان اختلافهم في صور الكتابة، وحججهم، والترجيح فيما بينها، والاجتهادات الجديدة) والكلام بمجموعه غيرُ كافٍ. إذ لا بدّ من تفصيل منهج تأليفها، وبيان طريقة ترتيبها على الموضوعات، ولِمَ خالف المشهور في معظم كتب الفن المعاصرة بعدم إفراد باب الترقيم، وضمّه إلى موضوعات متفرقة لا رابط وثيقاً بينها، في "الباب السادس: متمّمات". بل لا حاجة لبعضها في قواعد الكتابة المعاصرة، مع تركه ما هو أولى بالمعالجة مثل: مشكلات الإملاء العربي، وما يجب أن يراعى في وضع قواعد موحّدة للإملاء، ورصد جهود المعاصرين من أفراد وهيئات علمية في قواعد الكتابة والإملاء وتقويمها، وكيفية معالجته مسائل الإملاء وقضاياها وموضوعاتها، ومنهجه في إيراد الشواهد بأنواعها، والنقول والآراء

(١) ثمة ملاحظات على هذا الكتاب، لا يسمح المقام بإيرادها، غير أن ضخامة حجم الكتاب ومبلغ صفحاته تعود إلى إقحام موضوعات من علوم أخرى ليست من أبواب قواعد الإملاء الستة التي درج عليها معظم المصنّفين المعاصرين على اختلاف مناهجهم وبلدانهم وقواعدهم، فضلاً عما فيه من تضخيم وتكرار، ظهر جلياً في فهرس المحتوى الذي استغرق ٥٠ صفحة، وفي قائمة المصادر والمراجع التي سبق معظمها على صورته في الفصل الأول (١/ ٢٤–٤٠). انظر زيادة بيان وتفصيل في بحث »قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين« لكاتب البحث.

والمذاهب والخلافات، والأصول التي تنتظم الاجتهادات والآراء، سواء أكانت قديمة أم جديدة، أو معدولاً عنها، ومنهجه في إيراد نقداته للآخرين من المتقدّمين والمحدثين - وهي كثيرة - ومسوّغات إيراده نصوصاً مطوّلة، سمّيت (تدريبات) لا تناسب مناهج إعداد الموسوعات وغاياتها، وردت نهاية باب الهمزة، ونهاية الكتاب.

٣- لم يرد في المقدّمة نصّ صريح على أن (موسوعة قواعد الكتابة العربية) هي كتاب مستقلّ عن سابقه (أصول الإملاء). يؤكّد هذا أن الحديث عن الكتابين في المقدّمة جاء متداخلاً، كما مضى في بيان الأفكار التي اشتملت عيها الفقرات، وكيف استغرق الحديث عن (أصول الإملاء) معظم الصفحة الأولى منها. في حين جاء الحديث في الصفحة الثانية مُلْبِساً " .. فرأيت إخراج الكتاب على نمط جديد .. هذا هو الكتاب في الكتابة سمّيته (موسوعة قواعد الكتابة العربية) .. ". إن عدم النصّ صراحة على هذا الأمر، وتداخل الحديث عن الكتابين، وتوزّع الموضوع الواحد على الفقرات كما سبق بيانه، يثير في قارئ المقدّمة تساؤلات عدّة، عن الفرق بين الكتابين، وعن احتمال أن يكون (أصول الإملاء) أصلاً للموسوعة، أكثر فيه من نصوص المتقدمين وخلافاتهم وحُجَجهم والاجتهادات كما ورد في الفقرة السادسة.

ثانياً: ملاحظات على المراجع

بلغت جملة مراجع الموسوعة (١٦٤) مرجع، استغرق تعدادُها (١٨) صفحة ما بين الصفحتين (٧٧٣) و(٧٩١). وهي على كثرتها، وتنوّعها، وتفاوت أهميتها في إعداد الموسوعة يتجّه عليها بعض الملاحظات، منها:

١- قلّة عدد المراجع المفردة في قواعد الكتابة العربية والإملاء، لأن جملة تلك المراجع لم يزد على عشرين مرجعاً، يدخل فيها القديم والحديث والقرارات وكتب نقط المصاحف ورسمها. وأمّا بقية المراجع فهي كتب مختلفة في العلوم العربية والإسلامية والقرآن الكريم وعلومه والحديث الشريف ودواوين الشعر والمعاجم

وسواها. وقد كان المأمول أن تكون الموسوعة غنيّة بالمراجع المتخصّصة قديمةً وحديثةً، سواء أكانت مفردة في قواعد الكتابة والإملاء، أم غير مفردة، وعلى اختلاف صورها (الكتب، الدراسات، المقالات، البحوث، القرارات، المقترحات..) وهي من الكثرة بمكان، تزيد على (٢٠٠) مرجع. أمّا المراجع المعاصرة منها فقد اقتصر عددُها في الموسوعة على ما دون أصابع اليدين، مع كون بعضها مراجعَ مهمّة، صدرت قبل الموسوعة، وهي تشاركها في أشياء كثيرة مثل العناية بالتفصيل والشرح والتوثيق وإيراد الآراء والمذاهب والأقوال والاختلافات والاجتهادات ومناقشتها.

٢- شاب بعضَ مراجع الموسوعة شيءٌ من عدم الدّقّة؛ إذ سقط منها عدد غير قليل من المراجع التي وردت فيها، بعضها كان كبير الأهمية لكثرة رجوع المؤلِّف إليه، وإحالته عليه.

أ- من ذلك كتاب (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية) للشيخ أبي الوفاء نصر الهوريني (١٢٩١هـ) على شهرة الكتاب، وكبير أهمّيته، وإمامة مؤلّفه في هذا الفنّ، وكثرة اعتماد صاحب الموسوعة عليه، وإحالته إليه[١]. إذ يعدّ من أقدم كتب المتأخرين، وأكثرها استيعاباً ودِقّةً وشمولاً، ومن أحسنها عرضاً، وأبعدها أثراً في خالفيه من المصنِّفين الذين اقتفوا أثره، ونهلوا من معينه. ولم يقتصر الأمر على سقوط هذا الكتاب من المراجع، فقد تبيّن لي بعد لأيٍ أن جميع الإحالات عليه في الموسوعة لم تكن على أيٍّ من طبعاته القديمة المعتمدة أو مصوّراتها[٢]. بل كانت على طبعةٍ محقَّقةٍ تحقيقاً عجيباً. إذ صدرت بعنوانٍ مختلف هو "قواعد الإملاء". وأُثبت تحته بخطّ صغير "المسمّى المطالع النصرية

(١) انظر مثلاً حواشي الموسوعة ١/ ١٠٧، ١١٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠ وغيرها.

(٢) مثل طبعة بولاق ١٣٠٢هـ، وطبعة المطبعة الخيرية ١٣٠٤هـ، ومصوّرة دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، ط.الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

للمطابع المصرية في الأصول الخطية"(١). ولم تقتصر هذه الطبعةُ على تغيير عنوان الكتاب الأصلي الذي اختاره الشيخ نصر الهوريني فحسب، بل أقحم المحقِّقُ زيادات في العناوين وفي مستهلّ بعض الفصول والأبواب، وحَذَفَ عبارات، ولم ينبّه على كثير منها، فضلاً عن سوء إخراج نصّها، وتوزيع فقراتها، وتداخل عناوينها الرئيسية والفرعية(٢). وقد كان الأصل أن تُذكر هذه الطبعة في مراجع الموسوعة، وألاّ تخلو من تنبيهٍ على ما وقع فيها مما يخالف أصول التحقيق المعتمدة التي يتشدّد مؤلّفها في الإنكار على مثلها، أو على ما دونها. وهذا أولى من التنبيه على أشياء يسيرة وقع المحقّق فيها كما جاء في الحاشية (٣) الصفحة [١ / ٣٦٣]. فضلاً عن أنه يوافق منهج صاحبها في عنايته بالتنبيه على أخطاء الآخرين أيّاً كانت صغيرةً أو كبيرةً، وإن لم يُسلّم له في غير قليل منها.

ب- ومن ذلك كتاب (دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية)(٣) الذي رجع مؤلّف الموسوعة إليه، وأحال على الصفحة (٣٨) منه، وأثبت حاشية نبّه فيها على خطأ، درج عليه الكتبةُ في الدوائر والإعلانات في الصحف وغيرها، وذلك في زيادة الألف بعد الهمزة المتطرفة المفردة بعد ألف (بناءاً مساءاً) وأن الصواب رسمها بحذف الألف (بناءً مساءً). نصّ فيها على اسم الكتاب، والجهة التي أصدرته، وانتقده بقوله "وفي هذا الكتاب من الاضطراب والخلط والخروج على أصول المتقدمين ما فيه"(٤). وهذا النقد للكتاب يدلّ على أنه اطلع عليه، وذلك يقتضي إيراد الكتاب في قائمة المراجع، أيّاً كانت قناعة مؤلِّف الموسوعة فيه.

---

(١) طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت ط. أولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(٢) يتبيّن الفرق بالموازنة بين ما جاء في »قواعد الإملاء« طبعة مؤسسة الرسالة وما في مصوّرة أضواء السلف السابقة: ص ١٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٩، ٦٤، ٨٣، ٨٥، ١٧٤، وغيرها.

(٣) سيرد قريباً زيادة بيان وتفصيل وتوثيق للكتاب وموضوعاته وميزاته، وما يتّجه عليه من مآخذ.

(٤) تمام لفظ الحاشية في الموسوعة ٢ / ٢٢٦.

على أن لي رأياً آخر في هذا الدليل، سيرد مفصّلاً في الحديث عن نقد صاحب الموسوعة للآخرين.

٣- ومن ذلك سقوط أسماء كتب أخرى من مراجع الموسوعة، تفاوتت في أهميتها، وعدد مرات الإحالة إليها، مثل: معجم (تاج العروس) للمرتضى الزبيدي على كثرة الإحالات إليه[١]، و(لسان العرب) [١/ ١٥٥، ٢١٤]، و(مغني اللبيب) [١/ ٢٥٦] الذي حقّقه مؤلِّف الموسوعة نفسه، وترجم له مطوّلاً في قائمة مؤلَّفاته[٢]. وكتاب (ليس في كلام العرب) [١/ ٣٣١]، و(كتاب الشعر) [٢/ ٦٦٩]، و(الكليات) [٢/ ٦٢٠]، و(البيان) [٢/ ٥٢١].

٤ - خلت قائمة مراجع الموسوعة، على كثرتها، من كتب مفردة مهمّة قديمة وحديثة في قواعد الكتابة العربية، ترجع أهميتها لدواعٍ مختلفة مثل قِدَمها، أو قيمتها العلمية، أو مكانة الجهة التي أصدرتها، أو غير ذلك. فمن الكتب القديمة (أدب الكُتّاب) لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبدالله الصّولي (٣٣٦هـ)، و(عُمْدة الكتّاب) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٢٨هـ/ ٩٥٠م). ومن الكتب الحديثة (فنّ الإملاء في الكتابة العربية) و(فن الترقيم في العربية: أصوله وعلاماته) للدكتور عبد الفتاح الحموز. ومنها كتابان، صدرا عن مجمع اللغة العربية بدمشق (قواعد الإملاء) (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م) و(قواعد الإملاء) (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، وكتاب (كيف تكتب الهمزة؟) للدكتور سامي الدهان، وغيرها[٣].

(١) انظر مثلاً الموسوعة ١/ ٢٧٤، ٢٩٥، ٣١٩، ٣٧٥، ٤٣٥، ٦٩٧.

(٢) لفظه بحروفه وصورته في نهاية الموسوعة ٢/ ٨٠٣: » ٢- مغني اللبيب عن كتب الأعريب. في ٧ أجزاء، ابن هشام الأنصاري. صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت عام ٢٠٠٠م الطبعة الأولى، وانتهى حقّ المجلس في الكتاب، ويقوم المؤلّف بإعداد الكتاب للطبعة الثانية تصحيحاً وزيادة، وتطلب الطبعة الثانية من المؤلّف مباشرة«.

(٣) في قائمة المراجع نهاية البحث تفصيل بيانات طبعات هذه الكتب.

ثالثاً: ملاحظات على بعض الآراء والاجتهادات

لم تجرِ آراءُ صاحب الموسوعة واجتهاداتُه على نسقٍ واحد في المعالجة والمناقشة والترجيح وبيان الرأي فيما عرضه من الآراء والمذاهب وفق ما تقدّم في المنهج، سواء أكان ذلك في المتن أم في الحواشي. على أن بعض آرائه لا يُسلَّم له بها لأمور عدّة، أظهرها افتقارها إلى الدليل الذي كان حريصاً على المطالبة به لِمَن ينتقدهم متقدّمين ومعاصرين. من ذلك:

١- ما جاء في أمثلة الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد ساكن، ونصّه بتمامه وصورته: "يَدْأَب، يَسْأَل، يَنْأَى، مَسْأَله، مَرْأَة". وقد علّق على كلمة (يسأل) في الحاشية (١) بكلام في عشرة أسطر: "ذكر ابن قتيبة صورة الكتابة القرآنية: يَسْئَل، يَيْئَس. قال: "وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف ﴿ **يَسْأَلُونَ** ﴾ [كذا] [الأحزاب: ٢٠]... وكذلك تكتب "مَسْئلة" و﴿ **الْمَشْأَمَةِ** ﴾ [الواقعة: ٩] بالحذف. انظر أدب الكاتب/ ٢٦٦. قلت: خَطُّ القرآن لا يُقاس عليه، أضف إلى ذلك أن "يسألون" في سورة الأحزاب جاء رسمها في القرآن ﴿ **يَسْأَلُونَ** ﴾ وليس كما أثبته الشيخ. وأما "مسئلة" فلم تأتِ في الكتابة العادية كذلك إلا من صنع الوراقين نُسّاخ الكتب للمتاجرة بها، وكثير منهم ليس عنده بقية من علم الخط، فهو يكسب كيفما اتفق له وكسب الرزق، فلا يُعَوَّل على صورة الخط عندهم إلا إذا جاء ذلك عند الأثبات من أهل العلم". [١/ ١٦٢].

قلت: يتّجه على ما سبق جملة ملاحظ:

أ – ما قاله صاحب الموسوعة عن كتابة (مسئلة) بدءاً من إدراجها في جُملة الأمثلة السابقة، ومروراً باعتراضه على ابن قتيبة الذي نصّ على أنها تكتب بالحذف، وانتهاءً بما أورده عن كتابتها بالحذف، من أنها لم تأتِ في الكتابة العادية إلا من صنع الورّاقين النُّسّاخ الذين انتقد كثيراً منهم بالمتاجرة وقلّة العلم

وعدم الثقة بخطوطهم ما لم يرد عند الأثبات = غير دقيق، ولا يُسَلّم له به، وقد ورد بلا دليل، فضلاً عن أنه يخالف ما أورده في الموسوعة بعد (١٧) صفحة فيما نقله عن كتاب (التدريب اللغوي) من الأخطاء الشائعة (شئون، مسئول) الفقرة (٤) بلفظ "وردت كلمة "مسئلة" الهمزة على الياء في بعض كتابات المتقدمين من وراقين وغيرهم، فلا يؤخذ بما كتبوا بعد أن استقرت قواعد الكتابة على نسق واضح. وبعض الكتاب السابقين كانوا يكتبون عن غير علم بأصول الكتابة، ويبدو ذلك من المخطوطات التي وصلت إلينا..." [١ / ١٧٩].

ب – كتابة (مَسْئَلة) بحذف الألف، وإن خالف الشائع والمعتمد في قواعد الإملاء المعاصرة من رسم الهمزة المتوسطة على حرف يناسب أقوى الحركتين، موجود في كثيرٍ في الخطوط القديمة، وفي مصادر التراث العربي المطبوعة في النصف الأول من القرن الماضي. ولا يخفى مثله على ذوي الخبرة في المخطوطات وصنعة التحقيق. يصدّقه كلام صاحب الموسوعة المتقدّم نفسه في كتاب (التدريب اللغوي)، ويؤكّده إجراء عملية إحصائية حاسوبية، فقد وردت كتابة (مسئلة) بالحذف في مكتبة الوراق التراثية (١٥٨٤) مرة، وذلك في (٥٩٤) صفحة، موزّعة على (٨٧) كتاباً[١]. وفي هذا ما يدلّ على أنها وردت في الكتابة العادية، وليست من صنع كثير من الورّاقين الذين وُسِم كثير منهم بما قد يصدق على بعضهم من قلّة

(١) تضم بعض المعاجم إضافة إلى كثير من العلوم، يمكن الإشارة إلى أكثرها دوراناً: الفتوحات المكية (١٥٤) مرة، ونزهة المجالس ومنتخب النفائس (٤٥) مرة، والمبسوط (٣٤) مرة، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٣٣) مرة، والضوء اللامع (٢٨) مرة، ونهاية الإقدام في علم الكلام (٢٧) مرة، والإتقان (٢٤) مرة، وأبجد العلوم (١٣) مرة، وسلك الدرر، وجامع الرسائل لابن تيمية، والتدوين في أخبار قزوين (١٠) مرات، وإحياء علوم الدين (٨) مرات، ومجمع الزوائد، والنور السافر (٦) مرات، وطبقات الشافعية، والإمتاع والمؤانسة، والباعث الحثيث، وشرح البرهان (٥) مرات، وأساس البلاغة، ونهاية الأرب، وثمرات الأوراق (٤) مرات، وأمالي القالي مرتين، وتفسير القرطبي، والمحكم، والتهذيب والكشاف، وأدب الكاتب مرة واحدة.

الدراية بأصول الكتابة، وعدم إحكام صنعتها، وعلى أن كثرة استعمالها في الخطوط والمطبوعات القديمة ليس مرجعُه جهلَ كثير من النُّسّاخ بأصول الكتابة، بل مرجعُه أخْذٌ بوجه قديم. وهذا ليس بغريب في علم الإملاء الذي كثر فيه الخلاف، وفي موضوع الهمزة الذي حظي بأوفر نصيب من الاختلافات وتعدّد الآراء والمذاهب والصور قديماً وحديثاً، وفي كتابة الهمزة في كلمات مشهورٍ رسمُها بغير وجه، منها (مسئلة) بحذف الألف، وإن خالف الشائع قديماً وحديثاً (مسألة)، إضافةً إلى ما ورد قديماً في المعاجم وغيرها من أنهم "إذا حذفوا الهمزة قالوا: مَسَلَة"(١).

ج – كتابة (مَسْئَلة) بحذف الألف ذات خصوصية ليست لغيرها من بقية الأمثلة المتقدّمة التي وردت معها. نصّ على ذلك الهوريني بقوله: "وقد لا تُحذف في مثل (السُّوْأى) خوف اللبس، كما يأتي في التنبيهات. قال في الشافية: ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل، نحو: مسئلة"(٢).

٢– ما أورده صاحب الموسوعة في الحاشية معزوّاً إلى ابن قتيبة أنه ذكر صورة الكتابة القرآنية لـ(يَسْئَل) و(يَيْئَس)، ثم ما تلاه من استدراكه على تنبيهه أن الفعل (يسئل) كتب بالحذف في المصحف إلا في حرف واحد، وتخطئته، والتصحيح له، والاحتجاج لما ذهب إليه، لا يخلو من تسرّع وسهو وخطأ، واقتطاع لنصّ مُحْكَم صحيح تامّ واضح، وتخطئة بلا دليل لِعَلَمٍ كبيرٍ من أعلام العربية مثل ابن قتيبة، وفي كتابٍ عُمدةٍ له في هذا الفنّ. ويبدو ذلك واضحاً بإيراد النصّ بتمامه ولفظه كما جاء في الأصل مع إثبات ما اقتصر عليه صاحب الموسوعة بالحرف الأسود، وما أسقطه بين جزأي الكلام مسطَّراً، تمييزاً لهما. قال:

"باب الهمزة في الفعل إذا كانت عَيْناً وانفتح ما قبلها

(١) تهذيب اللغة (سول) وبنحوه في (نشأ). وانظر معجم العين (سل)، ولسان العرب (سأل).

(٢) المطالع النصرية ص ٧٦ (١٠٠ ط. الكحلة).

إذا كانت كذلك كتبت إذا انضمت واواً، وإذا انكسرت ياء، وإذا انفتحت ألفاً، نحو "سأل" و"زأر الأسد" و"سَئِم" و"يَئِس" و"لَؤُم" و"بَؤُس" إذا اشتدت حاجته، فإذا قلت من ذلك يفعل حذفت، فكتبت "يَسْئَل" و"يَزْأَر" و"يَسْئَم" و"يَيْئَس" و"يَلْئُم" و"يَبْئُس" وقد أبدل منها بعضهم، والحذف أجود، وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف واحد (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ)، وإنما كتبت كذلك على قراءة من قرأها "يَسَّاءلون" بمعنى يَتَسَاءلون، وكذلك تكتب "مَسَئْلَة" و(أَصْحَابُ المَشْئَمَة) بالحذف، وكذلك يكتب "مَشْؤُم" و"مَسْؤُل" و"مَشْؤُف" بواو واحدة؛ لسكون ما قبلها واجتماع واوين".

قلت: يتّجه على ما سبق جملة ملاحظ:

أ- اقتطع صاحب الموسوعة كلام ابن قتيبة من سياقه الذي لا يصحّ تنبيهه واستثناؤه إلا به، فظهر وكأنه أخطأ في أمر لا يخفى على النابهين من طلبة العلم، بل وقع ذلك في تنبيهه على حرف مفرد ورد رسمه بالألف في القرآن خلاف نظائره بحذفها. وقد اضطرّني هذا الأمر إلى العودة إلى كلام ابن قتيبة في الأصل، والوقوف على الحقيقة، فقد أتبع تنبيهه على رسمها بالألف في آية الأحزاب بتوجيهها أنها كُتبت كذلك على قراءة مَن قرأها (يَسَّاءلون) قال: "...وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف واحد (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ)، وإنما كتبت كذلك على قراءة من قرأها "يَسَّاءلون" بمعنى يَتَسَاءلون".

ب - عجبت لإسقاط صاحب الموسوعة نصّ ابن قتيبة على القراءة فيما نقله عنه، على كبير عنايته بجمع القراءات القرآنية، وإخراجه (معجم القراءات) وإيراده هذه القراءة، وتوثيقها مفصّلاً في الحاشية(١). فقد اقتطع من كلام ابن قتيبة ما

(١) معجم القراءات ٧/ ٢٦٧-٢٦٨. وقد ذكر أبو حيان القراءة في تفسيره البحر المحيط ٧/ ٢٢١ غير أن (يسألون) سقطت من المطبوعة، وأمرها لا يخفى، لثبوتها في كثير من المصادر التي سبقته والتي خلفته. وانظر الدر المصون ٩/ ١٠٨.

يُصَحِّح استدراكه عليه، في حين أسقط منه ما يسوّغ كلامَ ابن قتيبة، ويُثبته، ويُدَلِّل على صحته، وهو نصّه على أن كتابتها بالألف في ذلك الحرف مقصور على قراءةٍ بعينها. فظهر ابنُ قتيبة في كلام صاحب الموسوعة أنه ينبّه على رسم حرف في المصحف لم يتثبّت منه، وأنه فاته أن خطّ المصحف لا يقاس عليه، على شهرة هذه القاعدة.

والقراءة المذكورة مشهورة، وردت في كثير من كتب الفنّ والتفاسير وأعاريب القرآن. قال ابن الجزري "واختلفوا في (يسألون عن أنبائكم) فروى رُوَيْس بتشديد السين وفتحها وألف بعدها، وقرأ الباقون بإسكانها من غير ألف"(١). وقال الدمياطي: "(واختلف في (يسألون عن أنبائكم) (الآية ٢٠) فرُوَيْس بتشديد السين المفتوحة وألف بعدها وأصلها يتساءلون فأدغم التاء في السين أي يسأل بعضهم بعضاً، ورويت عن زيد بن علي وقتادة وغيرهما، والباقون بسكون السين بعدها همزة بلا ألف، ويوقف عليه لحمزة بالنقل فقط، وحكي إبدال الهمزة ألفاً، وهو مسموع قوي لرسمها بالألف كما في النشر"(٢)[١ / ٣٦٠].

٣ – ثمّة آراء لمؤلّف الموسوعة في مسائل خلافية مشهورة لا يُسلّم له في كلّ ما انتهى إليه من الأخذ بمذهب أو رأي، ولا في كلّ ما ضعّفه أو استبعده من المذاهب والآراء. من ذلك اختلافهم في محل تنوين النصب عند المتقدمين. فقد جعل "التنوين" أول الموضوعات الخمسة التي عقد لها الباب السادس موسوماً بـ "متمّمات" في نحو تسع صفحات(٣) سأورده ملخّصاً حكايةً ونقلاً، وأتبعه بما يتّجه عليه من ملاحظ.

فقد بدأها ببيان أنواع التنوين، وتفصيل صورة كلّ منها بما كان قديماً من النقط

(١) النشر في القراءات العشر: باب فرش الحروف، سورة الأحزاب ٢٠.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٦٥.

(٣) الموسوعة ٢ / ٦٧٣ – ٦٨٢.

قبل الشكل، وأتبعها بتفصيل الخلاف في محلّ تنوين النصب عند المتقدمين، مفصّلاً في صوره الأربع، الأولى: فتحتان فوق الألف، وهو مذهب اليزيدي ونسبه إلى نُقّاط البصرة والكوفة والمدينة والجمهور، والثانية: فتحتان على الحرف الأخير من الاسم، وهو مذهب الخليل، والثالثة: فتحة على الحرف الأخير وفتحة على الألف، والرابعة: فتحة على الحرف الأخير واثنتان على الألف. ونصّ على أن الرأيين الأخيرين لم ينسبهما المتقدمون إلى أحد، لذلك شكك في أنهما من عمل الكتاب، ثم وقف مطوّلاً في "مناقشة وبيان" لتلك الصور، مسهباً في الحديث عن الرأي الأول الذي أخذ به، وموجزاً في الثلاثة الباقية، ليخلص من بعدُ إلى وصفها بالفساد بما صورته: "قالوا: وهذه المذاهب الثلاثة: كتاباً، كتابَاَ، كتابَاً. فاسدة لا تصحّ عند التحقيق"، ثم يردّها واحداً واحداً بلا دليل، لينتهي إلى النتيجة نفسها بما صورته أيضاً: "وإذا فسدت هذه المذاهب الثلاثة بالوجوه التي بيّناها صحّ المذهب الأول "كتاباً" بإثبات الفتحتين على الألف، وهو الذي اختاره الجمهور، وأهل التحقيق والضبط" ويتبعه بما نُقل عن الخليل من وضعه نقطتين فوق الميم في ﴿عليما حكيما﴾ [النساء: ٤/ ١١] وأنه قال: "ولا أنقط على الألف، لأن التنوين يقع على الميم نفسها" ويتبعه بكلام أبي محمد اليزيدي في نقطه على الألف، وردّه على مذهب الخليل، ويعقّب عليه باستفهام تعجبي من صنيع الخليل في جمعه بين رأيين متناقضين: "فكيف يوفّق الخليل بين رأيين ينقض الواحدُ منهما الآخر" ويتبعه بنقل كلام ابن المنادي: "والعمل في ذلك عند أكثر النقّاط نقطُ الألف المنصوبة بنقطتين [أي: فتحتين]: إحداهما للنصب، والأخرى للتنوين، فإذا صاروا إلى الوقف صاروا إلى الألف" ويعقّب عليه بالردّ على مذهب الخليل بما يلزم عنه من وضعه الفتحتين على الحرف الأخير، بما يعني أن الألف لا ضرورة لها، ومن التزامه الألف في تنوين النصب، بما يعني أن الألف لا بدّ لها من مهمّة، مُسْتظهِراً

بما ذكره المصنّف أبو عمرو الداني فيما عرضه ملخّصاً من كلامه. وزاد على ذلك فعلّق بحاشية، استدلّ فيها بما في كتب كثير من المعاصرين ممن يذهب إلى كتابة التنوين على ألف، لولا أن الاحتجاج بهم لا يليق، وأن قول المتقدمين قطع كلّ قول. وختم كلامه بتأكيد ما سبق، وتقوية مذهب الجمهور، وتضعيف مذهب الخليل بما صورته: "وعلى هذا فلا بدّ لنا من الأخذ بمذهب الجمهور من الكتاب، فهو الأقوى، وهو الأصحّ، وهو الأثبت عند التحقيق، ولم أجد لمذهب الخليل سنداً في اللغة، ولا مُقَوّياً، ولا عالماً يذهب هذا المذهب".

يتّجه على ما سبق جملة ملاحظ:

أ- لم يقتصر الخلاف في موضع رسم تنوين النصب على الأقدمين الذين تعدّدت فيه مذاهبهم، وتباينت فيه آراؤهم، كما سبق، بل جرى على ذلك المحْدَثون أيضاً، وقد كُتب فيه بحوث ودراسات كثيرة مطبوعةً ومخزّنةً في الشابكة (الإنترنت)، أغفل صاحب الموسوعة الإشارة إليها على أهمّيّتها. وددت لو اطلع عليها، موافقاً أو مخالفاً أو رادّاً عليها وفق منهجه في الردّ على مَن يرى خلاف رأيه من الأعلام(١).

(١) رجّح كثيرٌ من المحدثين مذهبَ الخليل بن أحمد وسيبويه برسم تنوين النصب على آخر حرف في الكلمة، منهم الدكتور إبراهيم بن سليمان الشمسان في مقال بعنوان (مراجعة بعض ما جاء في رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية) نشر في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص ١٩٥-٢١١، سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، والدكتور مازن المبارك في بحث (التنوين وكتابته) ضمن كتاب (نظرات وآراء في العربية وعلومها) ص ١٢٦-١٢٩، والأستاذ مروان البواب في مقاله (رأي في رسم تنوين النصب مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٨٣، الجزء الثاني، ص ٤٥٧ - ٤٦٦، ربيع الأول ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

ورجّح بعضُ المعاصرين مذهبَ اليزيدي والداني والثمانيني وأهل التحقيق والضبط والجمهور من أهل النقط، وعليه نُقّاط المدينة والكوفة والبصرة وبعض المحدّثين أن تنوين النصب يرسم على الألف المبدلة وقفاً، منهم الدكتور سعود بن عبد الله آل حسين في مقالين نشرهما في مجلة الدراسات اللغوية، الأول (رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية) المجلد الثامن، العدد الثاني، ص ١٨٥ - ٢٢٠، ١٤٢٧هـ/=

ب – قلّل مؤلّف الموسوعة من شأن مذهب الخليل، وضعّفه، ولَزَّه في قَرَن واحد مع الرأيين الأخيرين، ووصف ثلاثتها بالفساد، وأنها لا تصحّ عند التحقيق، وتعجّب من كيفية توفيق الخليل بين رأيين يناقض الواحدُ منهما الآخر. وهذا خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي والدّقّة والإنصاف، وخلاف ما قرّره في كتاب آخر(١). يشهد لذلك:

– ما سلف من نصّه على أن الرأيين الأخيرين الثالث والرابع "لم يذكر لهما المتقدمون صاحباً، ولا اسم عالم، ذهب هذا المذهب فيهما، ويبدو أنهما من عمل الكتاب". ومما يؤكّد ذلك ما أورده في كتاب (التدريب اللغوي)[١ / ٤٥] في الكلام على "فائدة: تنوين النصب" في الحاشية (٢) من أنه لخّصه بأسلوب أهل العصر من كتاب (المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني، بلفظ: "... وتركنا وجهين ليسا بمشهورين وهما: كتابَاَ ، كتابَاً..".

– ما قاله مؤلّف الموسوعة: "لم أجد لمذهب الخليل سنداً في اللغة، ولا مقوّياً له، ولا عالِماً يذهب هذا المذهب" غير دقيق، بل لا يصحّ، لأنه مذهب سيبويه أيضاً، ولو اطلع على ما كتبه المعاصرون ووثّقوه من مظانّه لوقف على صدق ذلك، وغيّر ما قرّره.

– أسهب مؤلّف الموسوعة في شرح مذهب مَن قال برسم الفتحتين (الشرطتين) على الألف المبدلة من التنوين وقفاً، والاحتجاج له، تلخيصاً من كتاب أبي عمرو الداني (المحكم) وتعليلاً، وتعزيزاً بنقول عن اليزيدي وابن المنادي، وتصحيحاً له

= ٢٠٠٦م، والثاني (ردّ على مراجعة وتعقيب) المجلد التاسع، العدد الأول ٢٠٣ ـ ٢٢٤. وانظر «قراءة في قواعد الإملاء» الحاشية (١) ص ٣٢٤، المجلد ١٤، العدد ١، المحرم ـ ربيع الأول ١٤٣٣هـ، ديسمبر ـ فبراير ٢٠١٢م.

(١) قال في الحاشية رقم (١) من كتاب (التدريب اللغوي) ١ / ٥٥: «لا يجمل بأحد في هذا الزمان أن يردّ على الخليل ـ رحمه الله ـ وهو الخليل، ولكن الرد من كلام السابقين، وعملنا الجمع والنقل والترجيح، ولا نزيد».

بعد إبطال الآراء الثلاثة الأخرى، والحكم بفسادها. مكرّراً عزوه أربع مرات بصيغ مختلفة: "فهو رأي الجمهور" و"هو مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه نُقّاط أهل المصرين: البصرة والكوفة، ونُقّاط المدينة" و"هو الذي اختاره الجمهور وأهل التحقيق والضبط" و"مذهب الجمهور من الكتّاب"(١). على أن نسبته إلى الجمهور مطلقاً، أو إلى الجمهور من الكتّاب، غير دقيقة، لأنهالم توثّق بالإحالة إلى المصادر، يشهد لهذا أن مصادر مؤلّف الموسوعة في الموضوع كلّه لم تجاوز ثلاثة كتب، أحال عليها، هي: (صبح الأعشى) و(المحكم) و(كتاب الكتّاب). وظاهر أن المراد بالجمهور جمهور أهل النقط، لا جمهور أهل العربية، ولا جمهور الكتّاب. والصواب أنه مذهب اليزيدي والداني والثمانيني وأهل التحقيق والضبط والجمهور من أهل النقط، وعليه نُقّاط المدينة والكوفة والبصرة وبعض المحدّثين كما سبق في حاشية مضت.

– نصّ صاحب الموسوعة في الحاشية على أن ما أورده في حكاية "الخلاف في محلّ تنوين النصب عند المتقدمين "[٢ / ٦٧٦] منتزع من كتاب (المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني مع بعض التصرّف فيه. فقد جرى المتقدمون في رسم المصاحف والكتابة العادية على نقط الحروف قبل اختراع الضبط بالحركات الذي جرى عليه المتأخرون. على أن مما يؤكّد صحّة رأي الخليل استمرار ضبط المصاحف إلى اليوم بإثبات تنوين النصب على الحرف الأخير من الكلمة، أي ما قبل الألف خلاف ما قرّره صاحب الموسوعة.

٤ – أخذ صاحب الموسوعة على نفسه في المقدّمة أن يبيّن مظاهر خلافهم في صورة الكتابة وحُجَجهم و"ترجيح الوجه الأقوى بعد وضع صورة الخلاف أمام القارئ"، غير أن هذا لم يجرِ على نسق واحد. فقد وردت مواضع خلافية غير قليلة، ساقها بلا ترجيح، أو اكتفى ببيان طريقته في الكتابة، أو ما درج عليه. من

(١) انظر الموسوعة ٢ / ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨١، ٦٨٢ تباعاً.

ذلك بيان رأيه فيما ذهب إليه بعضهم [جامع الدروس العربية ٢ / ١٥٣] من كتابة همزة (جزأه) على السطر بأنه لا يرى ذلك طرداً لقاعدة الهمزة المتوسطة. في حين ذكر بعدها مباشرة صورة هي خلاف قاعدة الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد ساكن وأمثلة شبه المتوسطة (جُزْأَه، جُزْأَين، بُطْأين، دِفْأَين) جاءت غفلاً من بيان الرأي والترجيح، ومن التوثيق والعزو. قال: "وأما بُطْأين وما شابهه فله عندهم صورة أخرى، وهي "بُطْئين" لأن الطاء حرف يتصل بما بعده" [١ / ١٦٢-١٦٣].

٥ - اعتمد صاحب الموسوعة في إيراد كثير من أرائه على خبرته واطلاعه، وذلك في تعليقه غالباً على ما يذكره من آراء ومذاهب، أو بعد حكاية اختلافهم في مسألة أو موضوع. ويكون في ذلك ردّ غير مباشر على بعض ما تقدّم. من ذلك ما أورده في (مهما) من حكاية اختلافهم في أصلها على ثلاثة مذاهب، ثم قال: "وذهب ابن مالك إلى أن "مهما" تكتب بالياء "مهمى" وهو مبنيّ على القول ببساطتها، وقد نقله الأمير في حاشيته على مغني اللبيب عن التسهيل. وقال الهوريني بعد هذا النصّ: "ولهذا لا أراها في كثير من كتب المغاربة إلا مكتوبة بالياء، لكن الذي عليه الجمهور أنها [ليست] بسيطة، بل مركبة من كلمتين، فتكتب بالألف مثل: لوما" ثم نقل ما قاله الشُّمُنّي في حاشيته على المغني، إلى أن قال: "هذا ولم أجدها فيما اطلعت عليه من المخطوطات مكتوبةً على صورة الياء، بل هي بالألف حيث جاءت. وما اطلعت عليه ليس بالقليل" [١ / ٢٦٣-٢٦٤].

قلت: لا يلزم عن رأي صاحب الموسوعة اعتماداً على ما اطّلع عليه من مخطوطات غير قليلة، عدم مجيء (مهمى) بالياء خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك نقلاً عن الأمير في حاشيته على المغني عن التسهيل، وخلافاً لما نصّ عليه الهوريني والشُّمُنّي. وذلك لأن اطلاعه اقتصر على عموم المخطوطات، ولم يشر إلى اطلاعه على كتب المغاربة ومخطوطاتهم التي نصّ الهوريني على أنه لا يراها في كثير من

كتب المغاربة إلا مكتوبةً بالياء. يؤكّد ذلك أنها وردت بالياء في بعض الكتب المطبوعة للمغاربة وأهل الأندلس. ولو أن صاحب الموسوعة رجع إلى بعض المكتبات الإلكترونية في الشابكة (الإنترنت) التي تحوي قدراً هائلاً من مصادر التراث العربي ومراجعه، والتي أصبحت على طرف الثُّمام من الباحثين والدارسين لوجد صدق ما قرّره أعلام العربية الذين نَقَلَ مذاهبَهم ومقالاتِهم. فقد وردت بالياء (١٣) مرة في (ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب)، ومرتين في (الإحاطة في أخبار غرناطة)[١].

٦- وردت في الموسوعة آراء ذاتية، جاءت غير دقيقة لأسباب عدّة، منها أنها تحتاج إلى خبرة ودراية في أمور فنية حاسوبية، لا يعرفها إلا ذوو الاختصاص والمعنيّون والمهتمّون بها. فقد علّق صاحب الموسوعة في الحاشية على فائدة نقلاً عن أحمد زكي باشا، تضمنت تنبيهين، أحدهما لعلامات الترقيم التي لا ترد أول الكلام ، ؛ . : ؟ ! ") والثانية لبقية العلامات التي ترد أينما وقعت، بلفظ: "(١) الترقيم وعلاماته/ ١٥. قلت: كثيراً ما يقع الخطأ في وضع الفاصلة الآن عند الكتابة على الحاسوب، فتقع الفاصلة في أول السطر، حيث لا يتسع آخره لهذه العلامة" [٢/ ٧٢٦].

قلت: الحاشية غير ضرورية، فهي لا تضيف جديداً، ولا تشرح غامضاً، ولا تنبّه على أمر مهمّ. وما ورد فيها من كلام هو أقرب إلى القناعة الذاتية منه إلى الكلام العلميّ الدقيق المبني على معرفة بالحاسوب وبرامجه الأساسية واستعماله. وذلك لأن كثرة وقوع الخطأ لا تقتصر على الفاصلة لدى الكتابة بالحاسوب كما ورد، بل هذا يستغرق جميع علامات الترقيم، لأنها كلها يمكن أن تجيء أول السطر، ليس للعلة التي ذكرها صاحب الموسوعة، وإنما لخطأ في معرفة أصول التنضيد والطباعة، وذلك بسبب ترك فراغ قبل تلك العلامات.

(١) انظر الشابكة (الإنترنت): موقع المكتبة الشاملة، وبنحوه موقع الوراق.

رابعاً: ملاحظات على انتقاده لجهود الآخرين وآرائهم

انتقد صاحب الموسوعة جهود المعاصرين من المصنِّفين في قواعد كتابة والإملاء والترقيم في مواضع من كتابه، وردت في المتن غالباً، وفي الحواشي أحياناً. ومع أنه لم يُشِرْ في المقدّمة إلى اهتمامه بالنقد أو التنبيه على أخطاء المصنِّفين متقدّمين ومعاصرين، ولم يبيّن منهجه في ذلك، فقد حظي كتاب (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) لأحمد زكي باشا ومحقِّقه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة بأوفر نصيب من التتبّع والنقد والتخطئة والغلوّ في الأحكام، وذلك في "الباب السادس: متمّمات"؛ فقد انتقد معظم ما جاء فيه من حديث عن علامات الترقيم ومواضعها ودلالاتها وأمثلة استعمالاتها، وأخذ على محقِّقه إغفاله تنبيهات مهمّة، ووقوعه في أخطاء، حسب رأيه. والحقّ أني وجدت في مآخذه على الآخرين متسعاً من القول، يقتضي مخالفته في بعض أحكامه، وما ذهب إليه، بياناً للحقيقة، وإنصافاً لجهود الآخرين. وسأقتصر على بعض الملاحظات التي تشهد لهذا:

١- من ذلك ما أخذه على كتاب (دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية) في حاشية جاءت نهايةَ تنبيهٍ عَقَدَهُ لبيان خطأ درج عليه الكتبة في الدوائر والإعلانات في الصحف وغيرها، وذلك في رسم (بناءاً مساءاً) وأن الصواب رسمها بحذف الألف (بناءً مساءً). عنوانه "تنبيه بناءاً مساءاً". ونصّه في الحاشية "(١) قلت: صدر عن المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي في الكويت كتاب بعنوان: "دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية". وفي هذا الكتاب من الاضطراب والخلط والخروج على أصول المتقدمين ما فيه. انظر ص/ ١٣٨ كلمات آخرها همزة على السطر بعدها ألف التنوين: إباءاً، إثراءاً... كذا!!"(١).

(١) موسوعة قواعد الكتابة العربية ١/ ٢٢٦. وانظر مضمون التنبيه في (التدريب اللغوي) ١/ ٥٣. (ط. أولى).

قلت: يتّجه على ما سبق ملاحظ:

أ – إن تخطئته ما جاء في كتاب (الدليل) من رسم الهمزة المتطرفة بعد ألف بزيادة ألف لتنوين النصب غير دقيقة ولا موضوعية. وذلك لأن هذه مسألة خلافية، وقد بسط صاحب الموسوعة اختلاف المتقدمين فيها، ونقل مقالاتهم في صفحة ونصف قبلها في الفقرة الرابعة من حديثه على "الهمزة المتطرفة وتنوين النصب" [١/ ٢٢١-٢٢٦] إذ نقل عن القلقشندي، وأحال في الحاشية إلى (كتاب الكُتّاب) و(أدب الكاتب) أن البصريين يكتبونه بألفين، وأن الكوفيين وبعض البصريين بألف واحدة، ونصّه ثمّة "..إلا إذا كان منوناً منصوباً فيكتبه البصريون بألفين [مثل: ياءاً] والكوفيون وبعض البصريين بواحدة: [ياءً] وهذا إذا كان حرف العلة ألفاً نحو: سماء. الألف الواحدة حرف العلة، والأخرى بدل من التنوين". ثم نقل بعدها مقالة الزجاجي، وأحال في الحاشية إلى كتابَي (المطالع النصرية) و(الهمع) بأنه يُكتب بثلاث ألفات، ولفظه "فإذا صرت إلى حال النصب، فإن حال المنصوب من الممدود أن يُكتب بثلاث ألفات:.." وختم ذلك بنقل حكاية ابن عقيل للخلاف في كتاب (المساعد على تسهيل الفوائد) الذي نصّ على أن البصريين يكتبونها بألفين، وأن الكوفيين يكتبونها بألف واحدة. بلفظ "..فإن نصبت نحو: شربت ماءً فالبصريون يكتبونه بألفين: إحداهما الألف التي قبل الهمزة، والثانية: بدل من التنوين، والكوفيون يكتبونه بألف واحدة، وهي التي قبل الهمزة".

إن إيراد مؤلّف الموسوعة مقالات الأقدمين في رسم الهمزة المتطرفة بعد ألف مع تنوين النصب، يدلّ بجلاء على أن صورة رسم هذه الهمزة مسألة خلافية بين المدرستين، وأن كتابة البصريين لها بألفين (بناءاً، مساءاً)، هو ما أخذ به أصحاب كتاب (الدليل)، وإن خالفوا في هذا ما عليه المشهور من قواعد الإملاء المعاصرة.

وهو ما خطّأه صاحب الموسوعة، وتعجّب من رسم بعض أمثلته التي نقلها. وأمّا ما صحّحه، من رسمها بألف واحدة قبل الهمزة (بناءً، مساءً) فهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وما عليه قواعد الإملاء المعاصرة المعتمدة، كما سلف.

وددت لو أن تعليق صاحب الموسوعة أشار إلى أن ما جاء في كتاب (الدليل) هو مذهب البصريين، وأنه خلاف المشهور والمعتمد في قواعد الإملاء المعاصرة.

ب – ما جاء في تتمة حاشية نقد صاحب الموسوعة لكتاب (الدليل) من أن "في هذا الكتاب من الاضطراب والخلط والخروج على أصول المتقدمين ما فيه". ثم إتباعه بالإحالة على الكتاب "انظر ص/ ١٣٨ كلمات آخرها همزة على السطر بعدها ألف التنوين: إباءاً، إثراءاً... كذا!!" نقدٌ فَصَلَ بين جُزْأي كلامٍ متصل في مسألة واحدة، تضمّن لائحة اتهام،لم تعزّز بالأدلّة. لقد تتبعت حواشي الموسوعة بجزأيها بحثاً عن ملاحظات أخرى، فلم أحظَ بمواضع غيرها نبّه فيها صاحبُها على ما نسبه إلى (الدليل) من كثير الاضطراب والخلط والخروج على أصول المتقدمين.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن أصل (الدليل) دراسة في (١٥٤) صفحة مع قرص مدمج CD صدرت طبعتها الأولى في ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. وهي إحدى وثائق المنهج الشامل الموحّد في اللغة العربية لمراحل التعليم العام في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي التي اعتمدت في المؤتمر العام ضمن برامج المكتب في دورته الـ ١٧ (السعودية ٨–٩ محرم ١٤٢٤هـ / ١١–١٢ مارس ٢٠٠٣م)[١]. و"الدليل" على أهمية ما اشتمل عليه من موضوعات، وما تفرّد به

(١) أعدّ الدراسة فريق من خمسة خبراء بالمناهج في المملكة العربية السعودية، وقدّم لها مدير المركز أ.د. مرزوق يوسف الغنيم. وتضمّنت مقدمة مهمّة، تناولت مشكلات الكتابة العربية، والدافع وراء إعداد هذه الدراسة، وبيان أهمية الدليل، وتحديد أهدافه، وتوضيح منهجية إعداده. واشتمل الدليل على اثني عشر موضوعاً، استغرقت أبواب الإملاء وموضوعاته، وعلى ملاحق للقضايا الإملائية في جداول، ولمسرد بكلمات ممثلة للقضايا الإملائية، وللمراجع العربية والأجنبية والدوريات. ومن ميزاته تزويده برسوم=

من ميزات، لم يَسْلم من بعض الملاحظات التي وقفتُ عليها، مما لا يتسع المقام لبسطه(١).

٢- ومن أمثلة نقده للآخرين في متن الموسوعة ما ورد في "٤- الترقيم وعلاماته" من موضوعات "الباب السادس متممات". فقد استغرق حديثه عنه (٢٢) صفحة [٢/ ٧٠٥-٧٢٧] عُني فيها بتتبع كثير مما أورده أحمد زكي باشا في كتابه الذي حاز قصب السبق والريادة (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) ناقلاً كلامه، ثم معلّقاً عليه، ثمّ ناقضاً له. كما عُني بالتنبيه على ما عدّه خللاً كبيراً في تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدّة من إغفاله التنبيه على أخطاء في الكتاب. فقد وقع في نقده وأحكامه وآرائه ثمّة تكرار غير قليل، وإسراف في التتبّع والتدقيق على كثير مما جاء فيه من دلالات علامات الترقيم، واستعمالاتها، ومواضعها، وكثير من نقول أمثلتها المطوّلة، ولما تركه محقِّقه. فزاد ذلك في حجم الكتاب بلا مسوّغ، وجَعَلَ كتابته لموضوع علامات الترقيم، على استقلاله في كثير من الكتب المعاصرة، خلاف المألوف في إعداد الكتب، فضلاً عن الموسوعات التي لا تحتمل مثل ذلك، وخلاف منهجه نفسه في أبواب الموسوعة. حتى أصبح موضوعُ علامات الترقيم خليطاً من التأليف والمراجعة النقدية لهذا الكتاب، بل لكلّ صغيرة وكبيرة

= تشجيرية ملوّنة، تصدرت جميع أبواب الإملاء، وبرسوم أخرى تلخيصية، وردت في الملحق نهاية الكتاب. وفيه هوامش كثيرة مطوّلة، اختصّت بالتفصيلات والآراء والمناقشات والأدلة والتوثيق، والعناية بإيراد المصطلحات، والموازنة بينها، ومناقشتها، وتفضيل ما أدى إليه النظر، والتدليل عليه. انظر زيادة بيان وتفصيل والملاحظات المشار إليها في بحث »قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين« المؤتمر السنوي السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) مثل الخروج عن المألوف والشائع في مواضع عديدة من أبواب الإملاء، والعدول أحياناً عن الشائع من المصطلحات إلى أخرى غير شائعة، وإقحام ما لا صلة له بقواعد الإملاء في مادة الكتاب، وتضخيم حجم الدليل بما لا ينطوي على كبير فائدة، أعني تزويده بمسرد ألفبائي يتضمن كلمات ممثلة للقضايا الإملائية، شغلت من صفحاته ما بين (١١١و١٤٤) وردت ضمن الملحق.

فيه، مما قد يهمّ النخبة من المتخصّصين المعنيين بالنقد دون غيرهم من الدارسين الذين تغيّاهم صاحب الموسوعة في مقدمته.

بيان ذلك مختصراً أنه استهلّ الموضوع بتوضيح معنى الترقيم، وأنه كتب فيه مرتين مُلَخِّصاً ما في الكتب المعاصرة التي اعتمدت على كتاب أحمد زكي باشا، الأولى: في كتابه (أصول الإملاء) سنة ١٩٨٣، والثانية: في الكتاب المشترك (قواعد الكتابة العربية) سنة ١٩٨٦. ثم بيّن ما وجده من خلل كبير في مادة الكتاب المذكور، وفي تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة له، وفيما وضعه من الحواشي، وفيما تركه، مما يحتاج معه إلى إصلاح. ثم ذكر ملاحظاته مجملةً بعدها، وأتبعها بإثبات مصوّرتَي صفحَتي الغلاف الخارجية لطبعتي الكتاب: الطبعة المحقَّقة موضع النقد، والطبعة الأميرية ١٩١٢م[٢ / ٧٠٧-٧٠٨]. ولم يقتصر على ذلك بل أورد بعدها مصورّات لثلاث صفحات من الطبعة المحقّقة (١٨و٢٢و٢٥) على هوامشها تعليقات يسيرة بخطّه، بلا داعٍ، مما أجمل الإشارة إليه من المآخذ. وبعدها يبدأ الحديث المفصّل عن "٥- علامات الترقيم" الذي وقع فيه ما سلف من تكرار في النقد، وإسراف في التتبع، وإطالة في النقول، ثم نقدها، والتعليق عليها. وختم الموضوع بثلاث فوائد، اثنتان من كلام أحمد زكي باشا، والثالثة من كلام القلقشندي في (صبح الأعشى).

ولما كان المقام لا يسمح بتناول جميع ما سبق تلخيصه، ولا بإثبات لفظه، اقتصرت على إيراد ما أجمل فيه مآخذه على الكتاب، وبيان ما يتّجه لي عليه من ملاحظات. قال: " .. ثم وقعت إليّ مع هذه الطبعة هذه النسخة، وقد قام بتحقيقها عبد الفتاح أبو غدة، فوضع عليها بعض الحواشي، ولكنه ترك خللاً كبيراً في هذه النسخة كان بحاجة إلى إصلاح، وقد أنبهت على هذا الخلل في حديثي عن هذه العلامات، ومن ذلك:

– مآخذ على صورة العلامة بعد همزة الاستفهام" ؟"

– ترك بعض العلامات مثل الاستفهام التعجبي، والمعقوفين.

– وأخطر ما رأيته أنه يُطبّق هذه العلامات على النصّ القرآني، فيضع الفواصل وعلامات الاستفهام، وعلامات التأثر، وهذا أمر لا يجوز في كتاب الله تعالى، ومرّ على ذلك أبو غدة ولم يعلّق بشيء.

وسوف ترى التعقيب على الخطأ في مواضع من هذه العلامات إن شاء الله تعالى" [٢ / ٧٠٥–٧٠٦].

قلت: يتّجه على ما سبق جملة ملاحظات:

أ– تزويد الكتاب بمصوّرات غلاف الطبعتين الأميرية والمحقَّقة لكتاب (علامات الترقيم في اللغة العربية) لأحمد زكي باشا، ثم إتباعها بمصوَّرات لثلاث صفحات من الطبعة المحقَّقة، عليها ملاحظات يسيرة بخطّه على ما ذكره مجملاً، ثم كرَّرها مفصَّلةً في مواضع من حديثه عن علامات الترقيم، أمر غير مسوّغ، وهو خلاف المألوف والمعتمد في إعداد الكتب العلمية فضلاً عن الموسوعات، ومنهج النقد للآخرين، وفيه إلى ذلك تضخيم لحجم الكتاب بلا داعٍ ولا ضرورة ولا كبير فائدة.

ب– وقوع التكرار في حديثه عن علامات الترقيم بطرق مختلفة للملاحظة الواحدة في مواضع مختلفة، وبعبارات مختلفة. وحسبي التدليل على هذا بمثال واحد، يضطرّني إلى ما ذكره في واحدة منها، وهي استعمال أحمد زكي باشا لبعض علامات الترقيم في بضع آيات، استشهد بها مفردةً من القرآن الكريم. سأثبتها بنصّها مقرونةً بصورة تعليقاته عليها، مما أورده هو في الأصل بحرف أسود، تدليلاً على مرات التكرار، في المضمون، وفي علامات التعجب، وفي اختلاف التعليقات، وفي إطلاق أحكام التحريم، وادعاء الإجماع، بلا دليل واحد يثبت صحّة ذلك، سواء أكان منسوباً إلى عالم ثبت مختصّ، أو هيئة مرجعية

مختصّة في الفتوى مثل مجمع الفقه الإسلامي، أو مشيخة القراء في مصر أو الشام أو المغرب، أو أحد مجامع اللغة العربية، أو اتحاد المجامع.

– فقد ذكره في مستهلّ الحديث عن "الترقيم وعلاماته" في ثلاثة أسطر بالحرف الأسود "– وأخطر ما رأيته ... ولم يعلّق بشيء".

– وكرّره ثلاث مرات في تعليقه على هامش مصوّرات الصفحات الثلاث التي أوردها من الطبعة المحقّقة بجوار ثلاث آيات، استشهد بها مفردةً، استعمل في أولها (،) وفي الثانية (؛) وفي الثالثة (!)، بلفظ "هذا لا يجوز في القرآن الكريم" وتحته خطّ [٢ / ٧٠٩و٧١٠و٧١١].

– وكرّره في تفصيله الحديث عن علامات الترقيم، فذكر في وضع الفاصلة ما بين الكلمات المفردة ما نصّه "ووضع هنا أحمد زكي آية قرآنية وطبق عليها علامات الترقيم، وهي ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أمَّهاتُكُم ، وبَناتُكُم ، وأخَواتُكُم ، وعَمّاتُكُم ، وخالاتُكُم.. ﴾ [النساء٤ / ٢٣] وهذا الذي صنعه خلط، لا يجوز الأخذ به، فإن الآيات القرآنية لها اصطلاحات في الوقف عند القراء مختلفة عن هذا. ولم يعلّق عبد الفتاح أبو غدة بشيء على ما رأى، وهو خلاف علماء المسلمين" [٢ / ٧١٣]. وتلزم الإشارة هنا إلى أن صاحب الموسوعة أثبت نصّ الآية برسم مصحف المدينة مضبوطةً بالشكل التام، وأقحم بين كلماتها الفواصل، كل فاصلة بين فراغين خلاف أصول النشر الذي يقتضي أن يكون الفراغ بعدها لا قبلها. وكان يلزمه إنصافاً وموضوعيةً المحافظة على صورة ما جاء في كتاب أحمد زكي باشا، كما فعل في بقية الآيات التي استعمل فيها علامة ترقيم واحدة، أن يثبت الآية برسم حرف المطبعة العادي ما بين هلالين صغيرين، وبلا ضبط بالشكل. وهذا مهمّ، لأنه يشير إلى هدف تعليمي في استعمال علامات الترقيم في كتابة آية مفردة، لا في سورة تامّة، ولا في كتابة المصحف كاملاً، حتى يتّجه

عليه الاعتراض والتخطئة ودعوى الإجماع، فضلاً عن قرن من الزمان يفصل ما بين كلامه وكتاب أحمد زكي باشا رائد الكتابة في علامات الترقيم المعاصرة.

– وكرّر هذا المعنى في حديثه عن الفاصلة المنقوطة، قال "وذكر أحمد زكي أن الفاصلة المنقوطة توضع قبل الجملة الموضحة، أو المؤكّدة لما قبلها. وذكر مثالاً على ذلك الآية ﴿ ولَكِنَّ أكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ؛ يَعْلَمُونَ ظاهِراً مِنَ الحَياةِ الدُّنْيا ﴾ [الروم ٣٠/ ٦–٧] قلت: الجزء الأول من الآية/ ٦ من سورة الروم، والجزء الثاني من الآية/ ٧، ولا يجوز كتابة هاتين الآيتين على هذه الصورة. وذكرنا فيما تقدّم أن هذا يدخل تحت التحريف في القرآن، ولا يجوز، ولم أجد تعليقاً لأبي غدّة، فكيف أباح للمؤلف مثل هذا في كتاب الله تعالى؟!"[٢/ ٧١٣–٧١٤]. وقد فعل صاحب الموسوعة مثل ما سبق في الآية السابقة، فأثبت نصّ الآيتين برسم مصحف المدينة مضبوطاً بالشكل التام، وأقحم بينهما الفاصلة المنقوطة. وقد مضى بيان ما يترتب على ذلك.

– وكرّره في حديثه عن علامة الاستفهام بلفظ "وعاد أحمد زكي مرة أخرى إلى استعمال هذه العلامة في الآيات القرآنية، وهو أمر غير مسبوق إليه، ولم يتبعه على ذلك أحد. ومما ذكره مثالاً للاستفهام ﴿ هل أتاك حديث الغاشية ﴾ كذا، وهو شيء غريب!! ﴿ أئنك لأنت يوسف ﴾ كذا !! وعلّقت من قبل على بطلان هذا الاتجاه في كتابة كلام الله تعالى"[٢/ ٧٢١].

– وكرّره في حديثه عن علامة التعجب قال: "ونعود إلى أحمد زكي فإن أول مثال ذكره كان من القرآن. وهو قوله تعالى «إن هذا لشيء عجاب!» كذا، وهو مردود، لا يجوز في شيء من كتاب الله تعالى"[٢/ ٧٢٢].

قلت: يتّجه على ما تقدّم من تعليقات صاحب الموسوعة على ما كان ينقله من استعمال أحمد زكي باشا لثلاث علامات ترقيم (، ؛ !) في آيات مفردة

استشهد بها، وعلى ما أخذه على محقِّقه المرحوم عبد الفتاح أبو غدة، عدّة ملاحظ:

* تكرار الوقوف عند الملاحظة الواحدة، والتعليق عليها بصور مختلفة في الدلالات والأحكام والأوصاف أكثر من خمس مرات. فقد علّق مراراً طباعةً وبصورة خطّ يده على استعمال علامات الترقيم مجموعةً ومتفرّقةً بأن "هذا لا يجوز في كلام الله تعالى" أو "القرآن الكريم"، وعلّق ثانيةً بأنه "خلط، لا يجوز الأخذ به" وعلّله بأن "الآيات القرآنية لها اصطلاحات في الوقف عند القراء مختلفة عن هذا"، وعلّق ثالثةً على الفصل بين الآيتين بأنه " لا يجوز كتابة الآيتين على هذه الصورة، وذكرنا فيما تقدم أن هذا يدخل تحت التحريف في القرآن، ولا يجوز"، وعلّق رابعة بـ "كذا وهو شيء غريب!! وعلّقت من قبل على بطلان هذا الاتجاه في كتابة كلام الله تعالى"، وعلّق خامسة بنحوه "كذا وهو مردود لا يجوز في شيء من كتاب الله تعالى". وحقّ مثله أن تكون الإشارة إلى عمل مَن قبله "في الحواشي على سنة الإيجاز" على حدّ قول صاحب الموسوعة نفسه في مقدّمة (مختصر مغني اللبيب) ووفق منهجه والمنهج العلمي في إعداد الكتب، بله الموسوعات.

* كذلك تكرّر انتقاده بعبارات وأحكام مختلفة لمحقّق كتاب (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) المرحوم عبد الفتاح أبو غدة أثناء تعليقاته على ما سبق من استعمال أحمد زكي باشا لثلاث علامات الترقيم في آيات مفردة استشهد بها للتعليم، لأنه لم ينبّه على ذلك وفق ما قاله صاحب الموسوعة. فقد أخذ عليه في الأولى بأنه "ومرّ على ذلك أبو غدّة ولم يعلّق بشيء"، وزاد في الثانية ما يشبه الحجّة عليه "لم يعلّق أبو غدة بشيء على ما رأى، وهو خلاف علماء المسلمين"، وشدّد في الثالثة فتساءل متعجباً من إباحته ما يدخل تحت التحريف في " . .هذا يدخل تحت التحريف في القرآن، ولا يجوز، ولم أجد تعليقاً لأبي غدّة، فكيف أباح للمؤلّف هذا في كتاب الله تعالى؟!". وظاهر أن الملاحظة هنا تشترك مع

سابقتها في التكرار، وهو ما يغني عن إعادة التعليق عليها.

* لم يذكر صاحب الموسوعة أيّ دليل يثبت صحّة ما قاله في جميع تعليقاته، في المتن أو الحواشي، على ما صنعه أحمد زكي باشا من استعمال ثلاث علامات ترقيم في آيات مفردة للتعليم والتوضيح، وعلى ما أخذه على محقّقه، على تفاوت عباراته، وإطلاقه أحكام التحريم، وخطورة الادّعاء أن ذلك خلاف علماء المسلمين، وأنه يدخل تحت التحريف في القرآن الكريم، وأنه أباح ذلك للمؤلّف. وقد كان المنهج العلمي يقتضي أن يثبت ذلك بالأدلة على عدم الجواز، والتحريم، وعلى كونه خلاف علماء المسلمين، وعلى دعوى الدخول "تحت التحريف" في القرآن الكريم. وهو ما لم يفعله البتة.

والحقّ أن قضية استعمال بعض علامات الترقيم في كتابة آية أو آيات للصغار أو للتعليم في الكتب والبحوث والمجلات والصحف وسواها، هي موضع خلاف. منهم مَن أجازها، لأن الغاية منها الإعانة على الفهم والتدبّر مثل رموز أحكام الوقف والابتداء في المصاحف، التي طرأت لاحقاً على الرسم العثماني. يقدمهم العلامة الدكتور يوسف القرضاوي الذي أجازها، والتزمها في جميع ما يكتبه، وحثّ عليها. وهناك من منعها بحجة مخالفة الرسم العثماني، مع أن علامات الترقيم شيء مختلف عن الرسم العثماني! وأمّا كتابة المصحف كاملاً فلا تستعمل فيه علامات الترقيم، ولم يقل به أحد. وظاهر ما بين الأمرين أو المسألتين من فرق كبير، خفي على بعضهم. وقد كُتب الكثير في مناقشة اختلافهم في هذه المسألة، وبيان آرائهم وحُجَجهم(١).

ما سبق يدلّ على خلاف ما ذكره صاحب الموسوعة في أحكامه الصارمة

(١) أجاز الدكتور يوسف القرضاوي استخدام علامات الترقيم: الفاصلة والاستفهام والتعجب والفاصلة المنقوطة في كتابة آيات القرآن الكريم، في البحوث العلمية. في حين منعه عدد من علماء الأزهر، ورأوا جواز استخدام النقطة فاصلاً بين الآيات القرآنية. جاءت فتوى د. القرضاوي في ردّه على سؤال ورد من=

المتقدّمة. وددت لو جاءت عبارات نقده متحفّظة في هذه المسألة الخلافية التي تقتضي الاحتراز وإعذار المخالف.

* خروجه عن المنهج المشهور والمعتمد في تأليف الكتب، بله الموسوعات من التنبيه إلى ما تدعو الضرورة إليه من أخطاء الآخرين في الموضوع نفسه، والاعتماد على التوثيق بدل النقول المطوّلة، وإلى تتبّع كلّ ما قاله أحمد زكي باشا في كتابه، على فضله وسبقه وقدمه وريادته. فقد صدرت طبعة كتابه الأولى سنة ١٩١٢م، وإلى نقل كلامه، وأمثلته، وإن طالت، في مواضع كثيرة، ثم التعليق عليها تنبيهاً وتصحيحاً وتخطئةً، إضافةً إلى تتبّعه ما تركه المحقِّق عبد الفتاح أبو غدة. حتى يكاد ينتهي القارئ لموضوع علامات الترقيم في الموسوعة أنه يقرأ مراجعة نقدية لكتاب في مجلة متخصّصة، لا في كتاب مرجعي فضلاً عن موسوعة، لا تحتمل هذا الحشد من التتبع في النقد، والتكرار، والتشدّد في الإنكار، وعدم الإعذار، مع شهرة العلم بسعة الأمر، وكثرة الاختلاف في قواعد الإملاء والكتابة وعلامات الترقيم. إذ كانت علاماتٍ اصطلاحيةً وافدةً على العربية، اجتهد في أخذها من

= الشيخ عبد السلام البسيوني أحد الشعراء والدعاة حول عزمه إضافة علامات الترقيم العصرية، كالفاصلة، والفاصلة المنقوطة، وعلامة المعترض، والنقطتين المتعامدتين، لآيات القرآن الكريم في عمل علمي يجريه، بهدف توضيح بعض معانيه، فقال القرضاوي: إن هذه الإضافة جائزة «بل أستحسنها وأستحبها، لأنها تعين على فهم النص القرآن». وأضاف: «أنا شخصياً ألتزم بهذا فيما أستشهد به من نصوص القرآن الكريم في كتبي ومحاضراتي، وكل ما أكتبه، بل أنا في الحقيقة ملتزم باستخدام هذه العلامات حتى في الرسائل الخاصة، وأيّ شيء أكتبه، هكذا اعتدت من قديم، وأنصح كل الكاتبين أن يحذوا حذوي». وتحفّظ فقط د.القرضاوي في فتواه بإباحة علامات الترقيم، على علامة الاعتراض «الشرطتان الأفقيتان» خشية أن يظن القارئ أنها شيء خارج النص، ولا أحب أن تحدث هذه العلامات أي التباس. وقال: «إن علماء العصر قديماً أجازوا كتابة آيات القرآن بالرسم المعتاد، وإن خالف الرسم العثماني، وذلك إذا استشهد المرء بها في كتاب أو مقالة أو نحوها، ولم يلزموا باتباع الرسم إلا في كتابة المصحف أو أجزاء كاملة منه». وممن أجازه د. ناصر بن محمد الماجد من جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ود.هاني الجبير القاضي في المحكمة العامة بمكة. انظر تفصيل ذلك ومناقشة الآراء والحجج في الشابكة (الإنترنت).

اللغات الأجنبية أحمد زكي باشا، في ضوء ضوابط الأقدمين في الكتابة وأحكام الوقف والابتداء. وكونُها اصطلاحيةً يعني أنها ضوابط غالبة، لا تحكمها قوانين رياضية أو فيزيائية صارمة، ولا تفصل فيما بينها حدود دقيقة لا تتخلّف، ولا تحظى بالإجماع أو التزام الكتّاب أو المصنِّفين لها. لذا، لا عجب أن يكون فيها قدر من السعة والمرونة في دلالاتها، واستعمالاتها، ومواضعها وعددها، وأن يتفاوت الخاصّة من أهل العلم وغيرهم من عامّة المثقفين وسواهم في استعمالها، ومقدار التزامها.

خامساً: ملاحظات منهجية

ثمّة ملاحظات تتعلّق بمنهج إعداد الموسوعة، يمكن إيجاز الإشارة إليها بما يأتي:

١- اشتملت الموسوعة على "نصوص للتدريب" جاءت في نهاية الموسوعة منتزعة من كتاب (أصول الإملاء) وكتاب (التدريب اللغوي) وما أضافه مؤلّفها من نصوص أخرى من كتب متفرقة، استغرقت (٣٨) صفحة، ما بين الصفحات (٢/ ٧٣٣ و٧٧١). وهذه النصوص المتنوّعة، على ما فيها من حسن الاختيار، ومناسبتها للكتب التعليمية التي تتغيّا الدارسين، لا تناسب "موسوعة قواعد الكتابة العربية" لما بين الموسوعات وتلك الكتب من وجوه الاختلاف في أشياء كثيرة معروفة.

وددت لو جاءت تلك النصوص الموسومة بـ "تدريبات" في كتاب تعليمي موزّعةً على أبواب قواعد الكتابة والإملاء. لأن مجيئها مجموعةً في نهاية الكتاب قلّل من أهميتها وفائدتها لدى الدارسين، وزاد من حجم الكتاب.

٢- خُتمت الموسوعة بإيراد قائمة بآثار صاحبها، بعنوان "مؤلّفات عبد اللطيف ابن محمد الخطيب" استغرقت خمس صفحات (٢/ ٨٠٣-٨٠٧) تضمنت عشرين كتاباً. إن نظرة سريعة إلى قائمة تلك المؤلّفات المتكرّرة في آثار المؤلّف الأخرى مع تغيير يسير، وأحياناً مع عدم حذف ما لا يناسب الكتاب، تبيّن أن

الأمر خرج عن حدّه إلى إيراد كلام كثير، لا يهمّ القارئ، ولا يعنيه. جلُّها أمور شخصية تعني المؤلّف وحده، من مثل علاقته بالجهات الناشرة، وسطو الآخرين على حقوقه، وانتهاء حقوقها في طبعة الكتاب، وتحديد الجهة التي يطلب منها الكتاب مباشرة، وخطط المؤلّف للإعداد لطبعات قادمة، وأنه سيقوم بنشره هو أو إحدى دور النشر، وتحديد تواريخ متوقّعة لصدور الكتب، أو تعليقها على المشيئة، أو مميزات الطبعات الجديدة، أو إعلان تبرُّئه من طبعات لا علم له بها، ولم يأذن بها، أو تحذير المكتبات من بيع بعض كتبه، أو إعادة طبعها، أو وضعها على "الإنترنت" إلا بإذن من المؤلّف وموافقته، وحقّه في الملاحقة القانونية، أو عرض حقوق طبع بعض الكتب للبيع أو غيرها.

ومعلوم أن بعض الآجال المضروبة لصدور بعض المشاريع العلمية المعْلَن عنها في مثل تلك القائمة لم تتحقّق بعد انقضاء سنوات. يصدّق هذا موازنة كلام مؤلّف الموسوعة في حديثه عن كتاب "التفصيل في إعراب آيات التنْزيل" قال: ". . بالاشتراك مع زميلين، وهو تحت الطبع. ويطلب من المؤلّف مباشرة بعد صدوره في عام/ ٢٠١١" بكلامه على الكتاب نفسه نهاية كتابه "مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي صدر ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م: ". . بالاشتراك مع د.سعد مصلوح وأ. رجب علوش، وهو تحت الطبع. ويطلب من المؤلّف مباشرة بعد صدوره في عام/ ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ في الكويت أو من مكتبة دار العروبة"(١). وقد انتهت سنة ٢٠١٢م والكتاب لم يصدر فيما أعلم.

إن تكرار هذا الأمر في كتب المؤلّف الأخرى، مع زيادة على ما ورد هنا، مما لا صلة له بمادة الكتاب(٢)، وما نتج عن هذا التكرار من وقوع بعض الأخطاء، هو ما

(١) الموسوعة ٢/ ٨٠٥، ومختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٢٥٤.

(٢) انظر مثلاً ما جاء في قائمة مؤلّفات صاحب الموسوعة في مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٢٥٣–٢٥٦.

اقتضى الإشارة إلى هذه الظاهرة. من ذلك ما ورد في نهاية الموسوعة "١٩- الآجرُّومية: تعليقات وتنبيهات، وهو ما بين يديك. . " في حين كان يجب أن تحذف، وتوضع في كلامه على الموسوعة. ومن ذلك أيضاً سقوط كتابه "مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" من جملة مؤلّفاته، فضلاً عن أخطاء أخرى في بيانات بعض المراجع أو مؤلّفات صاحب الموسوعة، سترد الإشارة إليها لاحقاً في الأخطاء الطباعية.

٣- أضاف مؤلّف الموسوعة إليها زيادات موسومة بفوائد أو تنبيهات أو غيرها في مواضع عديدة، انتزعها من كتاب (التدريب اللغوي) الذي أُعِدّ أساساً لعامّة المثقفين من طلبة كليات التربية والجامعات في جميع الاختصاصات. استغرق مجموعها صفحات غير قليلة. وقد مضى أن منهج إعداد الموسوعات لا يناسبه مثل تلك الإفادات والتنبيهات والأخطاء الشائعة وغيرها، مما وُضع لعامة المثقفين، وروعي فيه ما يناسبهم من التقريب والتيسير وعدم الاستغراق في التفصيل والتوثيق، وإن كان أضاف إلى بعضها زيادات لم ينبّه عليها[١]. وطبيعي أن تجيء تلك الزيادات متفاوتة في أهميتها ومعالجتها، والتعليق عليها، ومناقشتها، وتوثيقها، وتسجيل الآراء والاجتهادات.

من ذلك ما جاء في باب الألف اللينة موسوماً بـ "فائدة في كتابة الصلوة، الزكوة، الحيوة" فقد استهلّها بنقل مطوّل في أكثر من صفحة عن ابن قتيبة، نصّ فيه على أنها تكتب بالواو إمّا إتباعاً للمصحف خلاف نظائرها التي تكتب بالألف، وإمّا إتباعاً للغة الأعراب بإمالتها إلى الواو، على ما قاله بعض أصحاب الإعراب، وإمّا على الأصل، لأن أصل الألف واو. يلي ذلك تعقيب ابن قتيبة على

(١) وذلك مثل نحو زيادة صفحتين على ما ورد في (خطأ شائع: شئون - شؤون، مسئول - مسؤول) ١/ ١٧٨ - ١٨١.

ما سبق بأنه لولا اعتياد الناس لرسمها بالواو ومخالفة جماعتهم لكان أعجب الأشياء إليه أن يكتب هذا كله بالألف، ويختمه ببيان حكم رسمها إذا أضيفت إلى ضمير. وينقل بعده كلام القلقشندي مختصِراً اختلافهم فيها: منهم من كتبها بالألف في غير المصحف إتباعاً للسلف، ومنهم من كتبها بالألف، وهو القياس، لأن رسم المصحف متّبع في القرآن خاصّة، وأنه لا يُكتب شيء من نظائره إلاّ بالألف. وختم النقول بإيراد مذهب الزجاجي في رسمها بالواو وفق أصلها(١).

أما تعليق مؤلّف الموسوعة على ما نقله فاقتصر على بيان ما يكتبه هو دون أيّ إشارة إلى ما نقله مطوّلاً من الآراء والحجج، ولا مناقشة لها، ولا ترجيح لأحدها، وفق منهجه الذي نصّ عليه في المقدّمة " . .وأذكر فيه ترجيح الوجه الأقوى بعد وضع صورة الخلاف أمام القارئ. . " مع شديد الحاجة إلى ذلك، توحيداً لقواعد الكتابة، وأخذاً بالرأي الأقوى لموافقته القياس، وقواعد الإملاء المعاصرة، أعني رسمها بالألف، وكونه أعجب الأشياء إلى ابن قتيبة، لولا مخالفته لاعتياد الناس آنذاك وجماعتهم، وتنبيهاً على رأي مَن قال برسمها بالواو، لضعف حجّته، ولمخالفته القواعد المعتمدة والمشهورة في الرسم المعاصر. ولفظه ثمّة: "قلت: أنا أكتب هذه الكلمات بالألف حتى في الآيات القرآنية عند التعليم، فإذا استشهدت بهذه الآيات في مناسباتها أنزلتها على صورتها في القرآن الكريم، وهذا أمر ميسور الآن بعد تطور الكتابة على الحاسوب"(٢).

٤- شاب الموسوعةَ قدرٌ من النقص في مواضع خلاف المأمول أن تكون أوسع مرجع في بابها، يجد فيها الباحثون والدارسون والمختصّون جميع ما يحتاجون إليه من موضوعات هذا العلم وقضاياه ومسائله والاختلافات والآراء والمذاهب والأدلّة والاجتهادات والمناقشة وغيرها. من ذلك مثلاً:

(١) الموسوعة ١/ ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) الموسوعة ١/ ٣٢٤.

أ- أنها خصّصت الباب الثاني للألف اللينة الذي استغرق أكثر من تسعين صفحة [١ / ٢٣٩-٣٣١] غير أنها لم تذكر قائمة بالأفعال التي تكتب ألفها اللينة بالوجهين: الياء والألف، ولا نظم ابن مالك المشهور لها، ولا نظم غيره من الأعلام الذين جمعوا الأفعال المعتلة بالوجهين، أو أفردوا كُلاً من ذوات الواو وذوات الياء. فقد اقتصرت على الإشارة إلى ألفات تكتب بالوجهين، وإلى نظمٍ لابن مالك، جمع فيه تلك الأفعال، وأن ابن السكيت خصّص لها باباً في (إصلاح المنطق)، وكذا فعل ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وأتبعت ذلك بأمثلة من تلك الأفعال، هي: (نمى ـ نما، حثا ـ حثى، حزا ـ حزى، رحا ـ رحى، طغا ـ طغى، غزا ـ غزى).

إن استغناء الموسوعة عن إيراد تلك الأفعال التي تكتب ألفها اللينة بالوجهين بالإحالة إلى نظم ابن مالك، وابن قتيبة، وابن السكيت، غير مسوّغ لأمور، أولها: أنها (موسوعة) الأصل أن يجد فيها الدارس والباحث والمتخصّص طَلِبَته التي افتقدها في غيرها. ثانيها: أن باب الألف اللينة وردت في آخره أشياءُ متفاوتةٌ في الأهمية، بعضها دون هذه الأفعال المشتركة (الواوية واليائية) أهميةً. مثل "كلمات كتبت على غير أصلها" و"الألف العوض المبدلة من حرف آخر" و"ألفات أخرى" و"فائدة في كتابة الصلوة، الزكوة، الحيوة" و"معرفة أصل الألف" وأخيراً "فائدة". ثالثها: أن بعض كتب قواعد الإملاء المعاصرة، على صغر حجمها، وقلّة صفحاتها موازنةً بالموسوعة أوردت الأفعال المنتهية بألف ليّنة ترسم بالوجهين، ذكرت تلك الأفعال منظومةً لابن مالك وغيره، أو غير منظومة. وزاد بعضها فأورد منظومات أيضاً لكلّ من الأفعال الواوية واليائية اطراداً وغالباً[١].

ب - ومن ذلك ما ورد من نقص في حديث صاحب الموسوعة عن زيادة الواو

(١) انظر إضافة إلى كتب الأقدمين الثلاثة في حواشي الموسوعة: (سراج الكتبة) ص ٣١-٣٦، و(الإملاء العربي) ص ١٠٦- ١٢٠، و(موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء) ص ١٨٠- ١٨٣، و(تاريخ الكتابة العربية وتطوّرها وأصول الإملاء العربي) ٢ / ٤٤٥-٤٥١، و(الشامل في الإملاء) ص ٥٧-٦٢.

طرفاً في (عَمْرو). فقد استغرق الكلام عليها نحو سبع صفحات [١/ ٤٩١-٤٩٧] صدّرها بأنها "تزاد في آخر الاسم "عَمْرو" واو للفرق بينه وبين "عُمَر" الممنوع من الصرف، وسَمَّوا هذه الواو الفارقة. وتكون هذه الزيادة في حالتي الرفع والجرّ، وتسقط في حالة النصب". ثم علّل هذا الحذف بنقول عن الزبيدي والسيوطي، وأتبع ذلك بتفصيل حذفها مع (أل) التعريف، والتثنية، والإضافة إلى ضمير، والقَسَم، والقافية، ثم أورد سبعة شروط لزيادة الواو في (عَمْرو)، آخرها "٧- أن يكون غير منوّن تنوين نصب" وختمها بقوله: "وإليك هذه النصوص في المسألة" فذكر أقوال السيوطي والقلقشندي وابن قتيبة.

قلت: لم يتطرّق صاحب الموسوعة في جميع ما ذكره، على طوله، وتفصيله، وتوثيقه، إلى الحديث عن زيادة الواو في (عَمْرو) إن جاءت منصوبةً غيرَ منوّنةٍ مع أنه أحال على كتاب الشيخ الهوريني ثلاث مرات في ثلاث حواشٍ[١] فقد نبّه الهوريني عليها، وأطال في شرحها، والتمثيل لها، ونصّ على أنه لم يرَ مَن صرّح به في شيءٍ من كتب الفنّ. على أهمّيّة كتابه، وكثرة اعتماد صاحب الموسوعة عليه. ولفظ الهوريني ثمّة: "فإن كان منصوباً غير منوّن بأن وصف بـ(ابن) متصل به، كما إذا قيل: إن عَمْروَ بن العاص هو الذي بنى مصر الفسطاط. أو قيل: إن عَمْروَ بنَ هندٍ هو الذي أمر بقتل طرفة بن العبد. وجب إثبات الواو، وحذف ألف (ابن) لا العكس. هذا ما ظهر لي، وإن لم أره مصرّحاً به في شيء من كتب الفنّ. وقد رأيت من ارتكب العكس، بأن حذف الواو وأثبت الألف، جعلها ألف التنوين، ولم يدرِ أن العلم الموصوف بـ(ابن) يحذف تنوينه ولو نصباً كما تحذف ألف (ابن) وجوباً فيهما كما سيأتي في الحذف"[٢].

(١) انظر الموسوعة: ١/ ٤٩٤ حاشية (٣)، و١/ ٤٩٥ حاشية (١)، و١/ ٤٩٦ حاشية (٢).

(٢) المطالع النصرية ص ١٥٧، ١٩٨ (ط. الكحلة).

وقد جرى صاحب الموسوعة في هذا على نحو ما صنعه في كتابه (أصول الإملاء) [ص ١٢٢] كما أنه تابع مَن نقل عنهم من المتقدّمين السيوطي والقلقشندي وابن قتيبة في عدم إشارتهم إلى ذلك، مع شديد حرصه على نقل كلامهم والاستدراك عليهم. ومما يدلّ على أهمّيّة هذه المسألة أو التنبيه عليها أن غير قليل من كتب قواعد الإملاء المعاصرة المعتمَدة، على صغر حجمها، وقلّة عدد صفحاتها، نبّهت على زيادة الواو في (عَمْرو) إذا جاءت منصوبةً غير منوّنة[١].

ثمّة ملاحظة ثانية ترتبط بما سبق. وهي قَصْرُ عبارة صاحب الموسوعة عن زيادة الواو في (عَمْرو) على (النصب) دون النصّ على (التنوين) وذلك في قوله المتقدّم: "... وتكون هذه الزيادة في حالتي الرفع والجرّ، وتسقط في حالة النصب". وهذا كما تبيّن غير دقيق، لأن الواو لا تُحذف من (عَمْرو) إلّا إذا كانت منصوبةً منوّنةً، وهو ما عبّر عنه في الشرط السابع لزيادة الواو بـ "٧- أن يكون غير منوّن تنوين نصب". لذا، كان الأولى أن يقال: تُزاد الواو طرفاً في (عَمْرو) فرقاً بينها وبين (عُمَر) في حالتي الرفع والجرّ دون حالة النصب مع التنوين.

وأما استعمال صاحب الموسوعة "وتسقط" [الواو] بدل (وتُحذف) فهو عدول عن المصطلح المعتمد والمشهور الذي غدا عَلَماً على الباب (الزيادة والحذف في الحروف) إلى غيره خلاف منهجه في تحرّي الدّقّة والصواب.

٥ - اشتملت الموسوعة على زيادات لدواعٍ مختلفة، تضمّنت ما لا علاقة له بقواعد الكتابة، أو ما لا يؤثّر في الرسم، أو تناولت خطّ المصحف، أو كانت نقولاً مطوّلة غير ضرورية ولا مسوّغة. من ذلك:

أ- إيراد قائمة بالحروف المنتهية بألف ليّنة متبوعة بمعانيها عقب النصّ على

(١) منها الكتاب الذي شارك صاحب الموسوعة في تصنيفه: قواعد الكتابة العربية ص ١١٠، وكتاب الإملاء والترقيم في الكتابة العربية لعبد العليم إبراهيم ص ٨٣.

القاعدة بأن الألف تكتب في آخرها غالباً ألفاً طويلة بعد قوله "ومن هذه الحروف" [١ / ٢٥٣-٢٥٤]. ولما كانت معانيها لا علاقة لها برسم الألف اللّيّنة في آخرها، وتنتظمها قاعدة، يستثنى منها أربعة أحرف ترسم ألفها ياءً، هي: (على، بلى، حتى، إلى) فصّل في كلامهم على رسمها بالياء.

ب- ما أورده مستهلّ صورِ تاء التأنيث المفتوحة من نقل كلام ابن هشام في التاء الساكنة آخر الأفعال [٢ / ٦٦١] من أنها حرف وضع للتأنيث، وحكاية مذهب الجلولي أنها اسم، وما بعدها بدل منها، في مثل: قامتْ هندُ. أو أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، ثم تعليقه عليه بالحرف الأسود أن هذا عند ابن هشام خرق للإجماع، وختمه بأن هذه التاء حرف لا محلّ له من الإعراب = زيادة لا وجه لإيرادها، إذ لا علاقة لها بالرسم، وموضعها كتب النحو.

ج- ذكر صاحب الموسوعة في حديثه عن زيادة الواو آخر الكلمة واوَ الإشباع في نحو ثلاث صفحات، واستشهد بكلام سيبويه والمبرد والمالقي، ثم ختم كلامه بإيراد قراءة، تشهد لذلك، حكى تفصيل ما فيها من وجوه، ووثقها بالإحالة في الحاشية إلى كتابه. ولفظه على صورته ثَمَّة: "قلت: وفي ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة ٢ / ٦]. قرأ(١) ابن كثير وأبو جعفر وورش وقالون بخلاف عنه "عَلَيْهِمُو" في الوصل بضم الميم، ووصلها بالواو. وأمّا في الوقف فبسكون الميم كالجماعة "عليهمْ"". وفي الحاشية: "(١) انظر كتابي معجم القراءات ١ / ٣٤-٣٥، وارجع إلى قراءة "عليهمو" في الآية/ ٧ من سورة الفاتحة، وبيانها في المعجم في ١ / ٢١"[٢ / ٤٩٩]. ويتّجه على ذلك ما يلي:

* ما أورده صاحب الموسوعة في المتن والحاشية آنفاً زيادة لا وجه لإيرادها في كتب قواعد الكتابة العربية المعاصرة، لأنها تتعلّق بخطّ المصحف الذي لا يقاس عليه، وفق القاعدة المشهورة "خطّان لا يُقاس عليهما: خطّ المصحف، وخطّ

العروض" التي عزاها صاحب الموسوعة إلى ابن درستويه، واحتجّ بها لفظاً أو مضموناً في ردّه على كلّ مَن يشير إلى الرسم القرآني من المتقدّمين والمعاصرين، وإن كان ثَمّة ما يسوّغه من التنبيه على أمر مهمّ، أو نحوه. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

– ردّه على ابن قتيبة في تنبيهه على قراءة وردت بالألف في حرف واحد ﴿يَسْألونَ عَنْ أنْبائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] نصّ فيها على القراءة، لكن صاحب الموسوعة أسقطها من النقل، وخطّأه، وردّ عليه أنها في المصحف بالحذف! بلفظ: "قلت: خطّ القرآن لا يقاس عليه، أضف إلى ذلك أن "يسألون" في سورة الأحزاب جاء رسمها في القرآن ﴿يَسْئَلونَ﴾ وليس كما أثبته الشيخ "[١/ ١٦٢]. وقد سبق بيانه مفصّلاً.

– ردّه على قول الشيخ الهوريني بعد إيراد حكايته الخلاف بين سيبويه والأخفش في الهمزة المتوسطة المضمومة بعد كسر (مِئُون) والمكسورة بعد ضمّ (سُئِل): "... وكلّ من المذهبين، له مستند من القراءات..." بلفظ: "...قلت: الكتابة لا يستشهد لها بالقراءة القرآنية، ولا بالكتابة القرآنية. أما الخط القرآني فله خصوصيته، ومضى من قبل قول ابن درستويه "خطّان لا يُقاس عليهما: خطّ المصحف، وخطّ العروض". وأما القراءة فتكتب حسب النطق، وتطوّرت الكتابة كثيراً منذ القرن الأول، وبقي الخط القرآني على ما كان عليه أولاً" "[١/ ١٩٠].

* لا يُسَلَّم للمؤلّف في تخطئته للآخرين، ومنهم بعض أعلام المتقدّمين، إذا ما نبّهوا على شيء يتعلّق برسم المصحف في كلمة أو في قراءة. إذ لا يلزم عن كلامهم أنهم يخلطون بين قواعد الكتابة وخط المصحف، أو أنهم يريدون بكلامهم على رسم المصحف قواعدَ الإملاء العادية، فضلاً عن احتمال أنهم لا يعرفون خصوصية خطّ المصحف، والقاعدة المشهورة التي تنتظمها.

د – استشهد صاحب الموسوعة بالرسم القرآني في مواضع كثيرة لا تحصى على

قضايا ومسائل إملائية عديدة، توافق الرسم المعاصر غالباً، وتخالفه أحياناً، خلاف منهجه في الردّ على كلّ مَن يشير إلى رسم المصحف من المتقدّمين والمعاصرين. وأكثر ما تجلّى ذلك في بابي الهمزة، والوصل والفصل(١). من ذلك قوله في وصل (أمْ) بـ(مَنْ): "وقال القلقشندي: "ومنها وصلت (أم) بـ(مَن) في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ﴾ [الزمر: ٩]. قال محمد بن عيسى: كل ما في القرآن من ذكر (أم) فهو موصول إلا أربعة:

في النساء: ﴿أَم مَّن﴾ [الآية: ١٠٩].

في التوبة: ﴿أَم مَّنْ﴾ [الآية:١٠٩].

في الصافات: ﴿أَم مَّنْ﴾ [الآية: ١١].

في فُصّلت: ﴿أَم مَّن﴾ [الآية: ٤٠]"[١/ ٣٦٣].

ومن ذلك قوله في (لَئِنْ): "وجاءت موصولة في الكتابة القرآنية غير أن الهمزة المكسورة تكتب تحت الياء. قال تعالى: ﴿لَئِن﴾ [يس٣٦/ ١٨] "[١/ ١٩٢].

٦- ومن الملاحظات المنهجية مجيء الباب الرابع غُفلاً من العنوان على هذه الصورة:

"الباب الرابع

الفصل الأول: زيادة الحروف

الفصل الثاني: الحذف" [٢/ ٤٢١]

خلافاً لما يقتضيه المنهج العلمي من أن يكون لكلّ باب وفصل عنوان، وخلافاً لبقية أبواب الموسوعة الخمسة التي سبقت في صدر البحث، وخلافاً لنظيره الباب الثالث قبله الذي تضمّن فصلين، وعنون له بـ "باب الوصل والفصل" وخلافاً لما

(١) انظر الموسوعة: ١/ ٤٢، ٧٩، ١١٩، ١٥٥، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٩٢، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩.

عليه كثير من كتب قواعد الإملاء المعاصرة، ومنها كتاب (قواعد الكتابة العربية) الذي اشترك صاحب الموسوعة في تأليفه "الباب الثالث: الزيادة والحذف في الكتابة". وما أثبته المؤلّف تحت "الباب الرابع" يوافق ما جاء في كتابه (أصول الإملاء) غير أنه هناك فصل بينهما، فعقد الكتاب على ستة فصول وتكملة، ضمّت علامات الترقيم، واستقلّ الفصل الرابع بـ (زيادة الحروف) والفصل الخامس بـ (الحذف)(١).

سادساً: ملاحظات تتعلّق بالدّقّة العلمية

اشتملت الموسوعة على مواضع تحتاج إلى إعادة نظر كيما توافق المنهج المرسوم في المقدّمة، وتحقّق الدّقّة والصواب. من ذلك مثلاً:

١- ما جاء من أمثلة في الحالة الثانية من حالات الهمزة المتوسطة على السطر المسبوقة بالواو مدّاً أو ليناً أو كان بعدها مدّ بألف أو ياء، منها "مقروءة، سُوءَى، شَنُوءَة. سَوْءَة، السَّموْءَل، تَوْءَم. جاءوا، إسراءيل". وأتبعها بالتذكير بما سبق في الهمزة شبه المتوسطة من جواز رسم الهمزة على واو في (جاؤوا) وكذلك جواز رسم الهمزة على ياء في (إسرائيل) عملاً بالحركة الأقوى كتابة إلى أن قال: "وكتبت "السموأل" على ألف عملاً بقاعدة الحركة الأقوى، ومثله تَوْأم، ومن هذا قول أفنون التغلبي:

أنّى جَزَوا عامراً سُوْءَى بفعلهم أم كيف يجزونني السَّوْءَى من الحَسَنِ

وقال عنترة:

بَطَلٌ كأنّ ثيابَه في سَرْحَةٍ يُحْذى نِعالَ السَّبْتِ ليس بتَوْءَمِ"

[١/ ١٩٩-٢٠٠].

وما سبق ملخّصاً بحكايته، وبلفظه كما ورد، يتّجه عليه جملة أشياء:

(١) كتاب أصول الإملاء ص ١٠٥ و ١٢٥.

* حقّ الحالات الأربع التي أوردها صاحب الموسوعة لـ "الهمزة المتوسطة المرسومة على السطر" ومن بينها الأمثلة المتقدّمة في رقم (٢) أن ينصّ صراحة على أنها شاذّة عن قاعدة الهمزة المتوسطة التي ترسم على حرف يناسب أقوى الحركتين، وهو ما لم يكن، واقتصر الأمر على بيان ما يترتب على رسم الهمزة وفق القاعدة من توالي الأمثال [١ / ١٩٦-٢٠٢].

* لم يُرجّح صاحب الموسوعة أحد الرأيين في الكلمات المذكورة سواء أوافقت القاعدة أم خالفتها، عملاً بمنهجه. وإن كان طردُ قاعدةِ الأقوى يقتضي ترجيح رسم الهمزة في (إسرائيل) على نبرة أو ياء. ومثله نصّه على كتابة همزة (السموأل) على ألف عملاً بقاعدة الحركة الأقوى، فهو ينقض ما سبق من التقعيد لها ولأمثالها من رسمها على السطر (السَّمَوْءَل) خلاف القاعدة.

* ثمّة خطأٌ في رسم الهمزة في الشاهدين السابقين، أولهما: نصّه على أن "ومن هذا قول أفنون التغلبي" [يعني كتابة "السموأل" بالألف عملاً بالحركة الأقوى] ثم كتابته همزة "السَّوْءَى" في شطري البيت على السطر. ويقتضي سياق الاستشهاد بها رسمها على الألف عطفاً على كتابة همزة (السموأل) على ألف عملاً بقاعدة الحركة الأقوى. وثانيهما إيراد همزة (تَوْءَم) في بيت عنترة على السطر أيضاً، وسياق الاستشهاد العطف على بيت أفنون التغلبي، بإيراد الوجه الآخر فيها، وهو رسمها على ألف (تَوْأَم). وبذا تكون اجتمعت في الأمثلة هنا ثلاثة أشياء: عدم الترجيح التزاماً بالمنهج، ومخالفة ما سبق وجرى التقعيد له، وإثبات الأمثلة الثلاثة على غير الصواب.

٢- ومن ذلك ما جاء في الحديث عن قاعدة كتابة "الألف الليّنة في أواخر الحروف" وما تلا ذلك، ونصّه "تُكتب الألف في أواخر الحروف غالباً ألفاً طويلةً. ومن هذه الحروف..." وذكر بعدها الحروف التالية مقرونةً بمعانيها، ثم نقل كلام

ابن درستويه في حروف المعجم، ويا الندائية، وأعقبه بنقل كلام القلقشندي في كتابة الألف في الحروف، ثم أورد الاستثناء من القاعدة بالحرف الأسود وتحته خط، بلفظ "واستثنى العلماء من الحروف أربعة، وهي: إلى، على، بلى، حتّى. فذكروا أنها تكتب على صورة الياء". ثم استعرضها بالتفصيل، وذكر عِلَلهم في سبب استثنائها، وصدّرها بكلام القلقشندي المتقدّم في استثنائها[١ / ٢٥٣-٢٥٤].

ويتّجه على ما سبق:

أ- عدم الدّقة في صوغ قاعدة رسم الألف اللينة طرفاً في حروف المعاني. إذ قيّدها صاحب الموسوعة بـ "غالباً" وهو خلاف الصواب والمعتمد في كتب الفنّ، وخلاف ما نقله عن القلقشندي في موضعين من الصفحة نفسها، وخلاف ما ذكره الهوريني فيما عزاه له، وخلاف ما سبق أن أورده في كتابه (أصول الإملاء)، وخلاف ما قرّره في قاعدة كتابة الألف الليّنة في الأسماء المبنية، وفي قاعدة الأسماء الأعجمية [١ / ٢٦٠و٢٦٨]؛ فقد كانت مطلقةً غير مقيّدة بـ "غالباً". والحكم واحد في كلٍّ منها، كما هو مشهور. إذ تكتب الألف الليّنة ألفاً طويلةً، ويُستثنى في كلٍّ منها أربع كلمات. فضلاً عن أن ذلك القيد لا يستقيم مع ما أورده نفسه من استثناء العلماء الحروفَ الأربعة، إذ لا يقع الاستثناء من (غالباً) بل يقع من العموم، لأنها تدلّ ضمناً على الاستثناء. ولفظه: "قال القلقشندي: "واعلم أن الحرف الذي في آخره ألف في اللفظ إنما يكتب ألفاً على صورة لفظه، نحو: ما، ولا، ألَا، وما أشبهها. واستثنوا من ذلك أربع صور فكتبوها بالياء..."[١]. وكرّر النقل ثانية آخر الصفحة بلفظ: "قال القلقشندي: واستثنوا [من ذلك][٢] أربع صور، فكتبوها بالياء..." ونحوه مع زيادة بيان كلام الهوريني

(١) الموسوعة ١ / ٢٥٤، وصبح الأعشى ٣ / ٢٠٢.

(٢) سقطت من الموسوعة آخر سطر في المتن ١ / ٢٥٤.

الذي أحال عليه في الحاشية لدى توثيق نقل القلقشندي، قال: " . .فالتي يتعيّن كتْبها ألفاً، ولا يجوز بالياء، هي ما كانت في حرف من حروف المعاني، مثل: لولا، وكلا، وإلا، ما، ولوما، وحاشا. ويستثنى من هذه الحروف أربع كلمات، وهي: إلى، وعلى، وبلى، وحتى. فهذه الأربعة تكتب بالياء وجوباً لوجود المقتضي لذلك. . ."(١).

ب – ما قاله صاحب الموسوعة بعد إيراده قاعدة كتابة الألف اللّينة آخر الحروف: " . . .ومن هذه الحروف. . ." ثم إثباتها كاملة مقرونة بمعانيها التي لا صلة لها برسم الألف اللّينة في آخرها = لا يستقيم، لأن (مِنْ) الجارة في العبارة معناها التبعيض، وهو خلاف الشمول. فقد ذكر (١٨) حرفاً، هي (ألا، إلا، ألا، هلا، أمَا، كلا، لا، لَمّا، ما، وا، يا، أيا، هيا) (عدا، خلا، حاشا) إضافة إلى (لولا، ولوما) ذكرهما في الصفحة السابقة.

ج – أدرج صاحب الموسوعة في الحروف ما نصّه: "– با، تا، ثا. . .: وهي حروف الهجاء مقصورة من المدّ". والمعلوم أن هذه من أسماء حروف الهجاء الممدودة لدى قصرها بحذف الهمزة، وجُملتها (١٢) حرفاً، أسماؤها تنتهي بألف ممدودة حال قصرها، بخلاف بقية حروف الهجاء الـ(١٦) (جيم، دال، ذال، . . .).

وددت أن تُفصل هذه الحروف عن حروف المعاني، وأن ينصّ على أنها أسماء لحروف الهجاء. إذ لا يكفي ما ذكر من أنها "حروف الهجاء مقصورة من المدّ". لذلك كان الهوريني دقيقاً في تسميتها بأنها أسماء حروف الهجاء، وفَصَلها عن حروف المعاني، وأثبتها بعدها، وجعلها مثلها في الحكم، قال: "ومثل حروف المعاني في ذلك أسماء حروف الهجاء حال قصرها، فإنها لا تكتب إلا بالألف"(٢).

(١) المطالع النصرية ص١١١، ١٣٨ (ط. الكحلة).

(٢) المطالع النصرية ص١١٢، ١٣٩ (ط. الكحلة).

د- أورد صاحب الموسوعة حروف المعاني المتقدّمة، وأتبع كلّاً منها بسرد معانيها في سطر، أو سطرين (ألا، ما)، أو ثلاثة (لَمّا). ومعلوم أن معانيها لا علاقة لها بكتابة الألف الليّنة فيها. والأصل الاقتصار على ما له صلة بالكتابة والإملاء. لذلك كان إثباتها زيادة غير مسوّغة.

٣- حفلت الموسوعة بكثير من النقول عن المتقدمين والمتأخرين في المتن غالباً والحواشي أحياناً. ولدى مراجعتي للأصل في بعض النقول الْمُشْكِلة، وجدتها تفتقر إلى الدّقّة، إذ لم تطابق ما جاء في الأصل المنقول منه، فقد اشتملت على إسقاط كلمات أو عبارات دون إشارة إلى ذلك، مع الحاجة إليها، وعلى وجه الخصوص إذا كان السقط مدار الاستشهاد، يتحدّد به الصواب والخطأ. من ذلك مثلاً:

أ- ما ورد في الموسوعة من كلامٍ على الخطأ الشائع (مسئول، شئون)[١/ ١٨١] نقلاً عن كتاب (التدريب اللغوي) بلفظ: "وقال ابن قتيبة: "ومما اختلفوا فيه مَؤُونه ويَؤُوس، كتبه بعضهم بواوين، وكتبه بعضهم بواو واحدة، وكلّه حسنٌ". والنصّ غير مطابق لما في الأصل المنقول منه، وهو (أدب الكاتب)[ص ٢٦٥] وليس في [ص٢٦٤] كما ورد في الحاشية. والنصّ بلفظه ثمّة مميزاً السقط فيه بالحرف الأسود: "ومما اختلفوا فيه "مَؤُونة" و"شُؤُون" جمع شأن، و"رُؤُوس" و"رجل سَؤُول" و"يَؤُوس" كتبه بعضهم بواوين، وكتبه بعضهم بواو واحدة، وكلّه حسنٌ". لا أدري لِمَ لم ينبّه صاحب الموسوعة على ما أسقطه من كلام ابن قتيبة؟ غير أنه علّق عليه بالحرف الأسود. قلت: أما الوجه الأخير فليس بالوجه الحسن، لأنه وجه مُلْبس".

ب- ما نقله صاحب الموسوعة عن ابن قتيبة في الحاشية (١)[١/ ١٦٢] قال: "ذكر ابن قتيبة صورة الكتابة القرآنية: يَسْئَل، يَيْئَس، قال: "وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف واحد (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ) [كذا] [الأحزاب: ٢٠]...

وكذلك تكتب "مَسَئْلَة" و(أَصْحَابُ المشْئَمَة) بالحذف. انظر أدب الكاتب/ ٢٦٦".

ولفظ ابن قتيبة في باب الهمزة في الفعل إذا كانت عَيْناً وانفتح ما قبلها مميزاً الكلام الذي أسقطه صاحب الموسوعة بالحرف الأسود: "... وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف واحد (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ)، وإنما كتبت كذلك على قراءة من قرأها "يَسَّاءلون" بمعنى يَتَسَاءلون، وكذلك تكتب "مَسَئْلَة" و(أَصْحَابُ الْمَشْئَمَة) بالحذف..." . وظاهر هنا أن الكلام الْمُسْقَط من النقل يتصل بموضع الاستشهاد، ولا يصحّ كلام ابن قتيبة إلا به، ويبطل به ما أخذه صاحب الموسوعة عليه. ولم أجد تفسيراً لإسقاطه مع نقله ما قبله وما بعده.

ومن ذلك سقوط كلمة (ليست) من الحديث عن (مهما) فيما نقله من كلام الهوريني "...لكن الذي عليه الجمهور أنها [ليست] بسيطة..."[١/ ٢٦٣]. وسقوط كلمة (عليه) من كلام الأشموني "...فإنه إذا وقف [عليه] ردَّ الياء..." [١/ ٢٢٠].

سابعاً: ملاحظات على الحواشي

ثمّة ملاحظات تتّجه على بعض الحواشي، مثل:

١- نقص التوثيق والتحرير:

أورد صاحب الموسوعة جملة أخبار عن بدء الكتابة العربية، صدّرها بقوله: "تختلف الأخبار حول أول من وضع الكتابة العربية"، وعزاها في الحاشية (١) إلى المزهر للسيوطي [٢/ ٣٤١] وما بعدها، والإتقان[١/ ١٦٦] جاء في رابعها "ويذكر الإمام أحمد في مسنده عن أبي ذرّ رضي الله عنه أن النبيّ ﷺ قال: أول من خط بالقلم إدريس". وعلّق عليه في الحاشية (١) بلفظ: "إذا ثبتت صحة الحديث فهو قول فصل في هذا الباب"[١/ ٨].

قلت: لم يرجع صاحب الموسوعة إلى مسند الإمام أحمد، على توفّره مطبوعاً ومحقّقاً ومخزناً في الشابكة وغيرها من الوسائط، وذلك للتثبّت من دقّة كلام السيوطي، وتوثيق النقل من الأصل الذي عزاه إليه، والاطلاع على تخريج المختصّين للحديث، وحكمهم عليه، وبيانهم درجته، وتعدّد طُرُقه مع خلوّها من موضع الاستشهاد، ولو فعل ذلك لوقف على ما فيه من إشكال، وغيّر الحاشية المقتضبة التي ذكرها.

فقد تبيّن أن نصّ حديث أبي ذرّ الذي عزاه صاحب الموسوعة إلى الإمام أحمد أنه "يذكر"(١) في المسند: "أول من خط بالقلم إدريس" هو قطعة من حديث مُطَوَّل، لم ترد في حديث أبي ذرّ الذي أخرجه الإمام أحمد في (المسند)[٥/ ١٧٨-١٧٩] ولا فيما رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق آخر عن أبي أمامة [٥/ ٢٦٥-٢٦٦]. وأمّا حديث أبي ذرّ بتمامه، وباللفظ الذي ورد في الموسوعة، فقد أخرجه ابن حبان في (صحيحه) [٢/ ٧٦-٨١] رقم (٣٦١). وإسناده ضعيف جداً على ما قاله محقّقه الشيخ شعيب الأرناؤوط، وكذلك الشيخ ناصر الدين الألباني في (صحيح وضعيف الجامع الصغير) [١١/ ٣٨٣](٤٩٣٦) وفي (الجامع الصغير وزياداته) [١/ ٤٩٤] (٢١٢٧).

وتبيّن أيضاً أن السيوطي ذكر ما أورده صاحب الموسوعة "أول من خط بالقلم إدريس" مرّتين في (المزهر) عدّه في الأولى حديثاً، وعزاه إلى الإمام أحمد في (المسند) بلفظ "وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي ذرّ أن النبي قال: أول من خط بالقلم إدريس عليه السلام"[٢/ ٢٩٤]، وعزاه في الثانية إلى قول علمائنا: "وقال علماؤنا: إن أول من خط بالقلم إدريس عليه السلام"[٢/ ٣٠٢]. وهو ما لم يشر إليه صاحب الموسوعة على أهمّيّته، لاختلاف العزو في الموضعين.

(١) كذا في الموسوعة، وهو خلاف مصطلح المحدّثين الذي ذكره السيوطي في المزهر «وأخرج».

وقد أحال صاحب الموسوعة في الحاشية (١) نفسها على كتاب السيوطي الآخر (الإتقان)[١ / ١٦٦] والحديث فيه معزوٌّ على الصواب إلى (صحيح ابن حبان) ومُخرَّجٌ في الحاشية نقلاً عن محقّقه. ولفظه "وفي صحيح ابن حبان أنه كان نبيّاً ورسولاً، وأنه أول من خطّ بالقلم" [الإتقان ٥ / ١٩٦٦]. وهو ما لم يقف عنده صاحب الموسوعة، ولم ينبّه عليه، مع اقتضاء ذلك جلاءً للإشكال في مثل هذا الموضوع المهمّ، لأنه ورد معزوّاً بثلاث صور، اثنتان في (المزهر): الأولى للإمام أحمد في المسند، والثانية لقول علمائنا، والثالثة في (الإتقان) لابن حبان في (صحيحه) على الصواب.

أرى، في ضوء ما تقدّم وغيره، أن الإمام السيوطي ربما عزاه إلى الإمام أحمد في (المسند) سهواً في الموضع الأول من (المزهر). يرجّح ذلك أنه أول من قال بهذا، وتابعه في هذا العجلوني في (كشف الخفا) بقوله: "أول من خط بالقلم إدريس. رواه أحمد عن أبي ذرّ رضي الله عنه في حديث طويل" (٨٣٤) خلاف ما جاء في كتب السنن.

وأما ما جاء في الحاشية المقتضبة من تعليق الحكم على شرط ثبوت صحة الحديث، فلا يغني عن التوثيق والتحرير، لأنه يضطرّ المراجِع إلى البحث والتوثيق وحلّ مواضع الإشكال، في موضوع كبير، موفورة مصادره، متنوّعة موضوعاته: كتب الحديث، والتفاسير، والأدب، واللغة، والتاريخ، والدواوين، والأوائل[١].

(١) الحديث بتمامه في (موارد الظمآن إلى موارد ابن حبان) ١ / ١٩١، و(كنْز العمال) ١٦ / ١٣١-١٣٢، و(السيرة لابن حبان)١ / ٣٨٤، و(١ / ١٩) و(الكامل في التاريخ) و(تاريخ الرسل والملوك) ١ / ٦٢، و(الجليس الصالح والأنيس الناصح) للمعافى بن زكريا ١ / ٣٩٦. ولفظ الشاهد وحده من الحديث في (المحاسن والمساوئ) ١ / ١٦٢، وعن وهب بن منبّه في كتابَي ابن قتيبة: (المعارف) ١ / ٤، ١٢٥ و(عيون الأخبار) ١ / ١٨، و(العقد الفريد) ٢ / ٣٤-٣٥، و(نهاية الأرب) ١ / ٢٢٣ و٣ / ٣٠٢، و(صبح الأعشى) ١ / ٤٨٠، و(الكليات) ١ / ٨٤، و(الأوائل) ١ / ١٣٠، و(فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم) ١ / ٩.

٢ – نقصان في بيانات بعض حواشي التوثيق، إذ اقتصرت على أسماء الكتب، وصورة ما ورد فيها دون ذكر الصفحة. نحو ما جاء في الحاشيتين (١) و(٢) في الصفحة (٢٢٠) اللتين اقتصرت الإحالة فيهما على كتابَي (المطالع النصرية) و(الأشموني) ورسم صورة ما فيهما. على ما يتّجه على أولهما من ملاحظ، أهمها سقوطه من قائمة (المراجع)، واعتماده على طبعة، حملت غير عنوانه المشهور والمعتمد كما سبق.

٣ – تعدّد صور الإحالة إلى المرجع الواحد على نحو ملبس للقارئ. من ذلك مثلاً الإحالة في الحواشي على كتاب أحمد زكي باشا. فقد جاءت صحيحة غالباً "الترقيم وعلاماته"، وجاءت غير دقيقة أحياناً مثل "(١) الترقيم وعلامة / ٢٢"[٢ / ٧١٦] و"(١) انظر علامات الترقيم / ١٤"أحمد زكي""[٢ / ٧١٢].

٤ – بعض الحواشي كانت غير مهمّة وطويلة، إذ لم تشرح غامضاً، ولم تُضِف جديداً، ولم توثّق نقلاً، ولم تنبّه على أمر ذي بالٍ، فضلاً عن أن ما فيها قد لا يُسَلَّم به، مما ورد نقلاً عن الآخرين بلا تعليق. من ذلك الحاشية (١) في الصفحة (١٩٥) في سبعة أسطر تعليقاً على مثال كلمة "هَيْئَه" ضمن أمثلة الهمزة المتوسطة المسبوقة بياء ساكنة نقلاً عن غانم قدّوري في كتابه (علم الكتابة العربية)[ص ١٥٥]. شطر الحاشية الأول لا يُسَلَّم له به، إذ نسب إلى بعض كتاب زماننا أنهم يحرصون على رسم الهمزة في كلمة (هَيْئَة) على ألف مثل (مسْأَلة). وهذا غير دقيق، فالكلمة المثال رسمُها من الشهرة بمكان، وهي من الحالات الشاذّة في الهمزة المتوسطة. وأما شطرها الثاني فلا داعي له، ولا يتصل بموضوع المثال، لأنه تنبيه على أن الأمر لا يقتصر على هذه الكلمة، وأن علماء الإملاء ميّزوا بين الصحيح والعلة الذي يسبق تلك الهمزة، وأن مَن رسم الهمزة على ألف في (هَيْئَة) عليه أن يرسم نظيرها في (سَوْءَة) على ألف.

٥- بعض الحواشي تفتقر إلى الدّقّة لدواعٍ شتّى. منها متابعة صاحب الموسوعة لمحقّق كتاب (المطالع النصرية) فيما أورده من صور كتابة بعض الكلمات، وردت خلاف ما جاء في الطبعة المعتمدة للكتاب، عزاها في الحاشية إلى كتاب الهوريني مع التعجب من صورتها دون الرجوع إلى الطبعة المعتمدة أو مصوّراتها. على ما في ذلك التحقيق من فساد لحق بالكتاب مضى الحديث عنه. يصدّق ذلك عقدُ موازنة بين ما نقله في المتن وما أثبته من حواشٍ عليه بما ورد في مطبوعة الأصل المعتمدة. ولفظه: "يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو: مُر(١) اسم فاعل من "أرأى، يُرئي" أصله "مُرْئي"(٢) على وزن مُفْعِل، فأُعِلّ إعلال قاضٍ، وحُذفت عينه، وهي الهمزة، بعد نقل حركتها، فإنه إذا وقف ردّ الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد، وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة". وأثبت في الحواشي ما نصّه: "(١) في المطالع النصرية "مُرءي" كذا! وعند الأشموني: مُرٍ". "(٢) في المطالع النصرية "مُرءي" وعند الأشموني: مُرئي."[١/ ٢٢٠]. وصورة ما في الطبعة المعتمدة من كتاب الهوريني مميّزاً مواضع الخلاف بالحرف الأسود: "يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مري اسم فاعل من أرأى يُرئي أصله مرئي على وزن مفعل، فأعل إعلال قاض، وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه ردّ الياء وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد، وهو الراء وذلك إجحاف بالكلمة"(١).

٦- سقوط رقم الصفحة لدى الإحالة على مواضع من الكتاب نفسه. نحو ما وقع في الحاشية (١) في الصفحة (٢٢١). وكذلك اقتصار الحاشية (٣) من الصفحة نفسها على رقم الحاشية.

(١) المطالع النصرية ص ١٨٨، و ٢٣٧-٢٣٨ (ط. الكحلة).

ثامناً: أخطاء شائعة

لغة الموسوعة سليمة صحيحة محكمة عالية مبينة إلا ما ندّ من أخطاء شائعة يسيرة. مثل:

– استعماله (ثنايا الكتاب) في قوله: "وتأتي مناقشة هذه الصور والخلاف في رسمها في ثنايا الكتاب إن شاء الله"[١/ ٢١]. والصواب (في أثناء الكتاب). وذلك لأن (الثنايا) جمع ثَنِيَّة، والثَّنِيَّة: الأرض ترتفع وتغلظ: وتأتي بمعنى مقدّمة الأسنان العليا والسفلى. أما (أثناء) فهي الصواب. والثِّنْيُ: واحد أَثْناءِ الشيءِ، أي تضاعيفه(١).

– استعماله (يدخل تحت) في قوله: "وذكرنا فيما تقدَّم أن هذا يدخل تحت التحريف في القرآن"[٢/ ٧١٦]. والصواب: يدخل في التحريف.

– استعماله (الكتابة على الحاسوب)[١/ ٣٢٤] و[٢/ ٧٢٦] الحاشية (١). أفضّل استعمال مصطلح (الكتابة بالحاسوب)، لأن الباء تدلّ على الاستعانة بأداة الفعل، وهذا أدقّ وأليق بالمعنى من (على) الدالّة على الاستعلاء حقيقةً أو مجازاً.

تاسعاً: أخطاء طباعية

ثمّة أخطاء طباعية قليلة، وردت في المتن والحواشي. مثل:

– ١/ ١٩، س ٩: "الرسمي" والصواب "السلفي". وذلك في كلامه عن خط المصحف، ولفظه ثمّة على صورته "وسمّاه القلقشندي: "المصطلح الرسمي" وقال فيه: هو ما اصطلح عليه الصحابة...ويُسمّى الاصطلاح السلفي أيضاً...".

– ١/ ١٨١، الحاشية (١): "أدب الكاتب/ ٢٦٤"، الصواب "أدب الكاتب/ ٢٦٥".

– ١/ ١٩٥، س ٤: "هَيْئَه"، صوابها "هَيْئَة".

(١) تهذيب اللغة، ولسان العرب، والصحاح (ثني). وانظر معجم أخطاء الكتّاب ص ٨٣ (١٣٥).

- ١ / ٢٥٧ حاشية (٢) "المرجع السابع"، والصواب "المرجع السابق"، وهي الحاشية (١) التي أحال فيها على الهمع ٤ / ١٦٧ .

- ١ / ٢٦٣، الحاشية (١): تكرار كلمة "انظر" .

- ٢ / ٧٢٦، الحاشية (١): "يفع"، الصواب "يقع" .

- ٢ / ٧٨٩، س ١٤، "٢٠٠٠م"، الصواب "٢٠٠٢م" .

- ٢ / ٨٠٤، س ١٠، "مكتب"، الصواب "مكتبة" .

- ٢ / ٨٠٥، س ٢١، "١٩٩٧"، الصواب "١٩٩٦" .

- ٢ / ٨٠٦، س ٣، "٢٠٠٤م"، الصواب "٢٠٠٣م" .

- ٢ / ٨٠٧، س ٤، "وهو ما بين يديك"، الصواب حذفها من (الآجرّوميّة) ووضعها بعد (موسوعة قواعد الكتابة العربية) .

المراجع

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.الأولى، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٥م.
- أدب الكتّاب، أبو بكر الصولي، بعناية محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد ١٣٤١هـ. وتحقيق سميح صالح، دار البشائر، دمشق، ط. أولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- أصول الإملاء، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط. الثالثة، ١٩٩٤م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط. ثانية، بغداد ١٩٩٠م.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- التدريب اللغوي، عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح، دار الترجمة، الكويت، ط. الأولى ١٩٩٦م. ط.الثانية، مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٣م.
- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، أحمد زكي باشا، تقديم وعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثالثة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، عبد الله بن علي الشلال وزملاؤه، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ط. أولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، مصطفى طموم، مصر، ١٣١١هـ، ومصورة دار البصائر بدمشق عن طبعة بولاق، ط. ثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، بيروت، دار الكتب العلمية، ودار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- علم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٤م.
- فن الإملاء في العربية، عبد الفتاح الحموز، جزءان، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط. الأولى، ١٤١٤ه / ١٩٩٣م.
- فن الترقيم في العربية: أصوله وعلاماته، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط. الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- قراءة في "قواعد الإملاء" يحيى مير علم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، م ١٤، ع ١، المحرّم – ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ ديسمبر – فبراير ٢٠١٢م.
- قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، مكتبة الأمل، الكويت، ط. ثانية، ١٩٦٧م. وطبعات مكتبة الخانجي ط.الثالثة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م و ط. الرابعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، و ط. الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. وطبعة دار إيلاف الدولية، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين، يحيى مير علم، المؤتمر السنوي السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق (التجديد اللغوي) (١٨ – ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨م).

- قواعد الإملاء، يحيى مير علم، مجلة الوعي الإسلامي، الإدارة الثقافية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت. (مطويّة هدية العدد ٥٦٧ سنة (٤٩) ذو القعدة هـ/ سبتمبر- أكتوبر ٢٠١٢م، ولوحة كرتون، وكراسة في ٣٠ صفحة).
- قواعد الكتابة العربية، لجنة من الأساتذة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، ١٩٨٥م.
- كتاب الإملاء، الشيخ حسين والي، القاهرة ١٩١٣ م، ودار العلم، بيروت، ط. أولى، ١٩٨٥م.
- كتاب الكتّاب، عبد الله بن درستويه، تحقيق إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الكويت ١٩٧٧م، وطبعة دار عمار، عمّان، ط. الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- كيف تكتب الهمزة ؟ سامي الدهان، دار الشروق العربي، بيروت وحلب، بلا تاريخ.
- مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد ٨، العدد ٤، شوال- ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٦م، والمجلد ١٤، العدد ١، المحرّم - ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ ديسمبر - فبراير ٢٠١٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٦م.

- مشكلة الهمزة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، أبو الوفاء نصر الهوريني، ط. ثانية، بولاق ١٣٠٢، وطبعة المطبعة الخيرية ١٣٠٤هـ، ومصورة دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. وطبعة مؤسسة الرسالة "قواعد الإملاء: المسمّى المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية" تحقيق عبدالوهاب محمود الكحلة، بيروت ط. أولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معجم أخطاء الكتاب، صلاح الدين زعبلاوي، تدقيق وإخراج وفهرسة مكي الحسني، ومروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- موسوعة قواعد الكتابة العربية، عبد اللطيف الخطيب، جزءان، توزيع مكتبة دار العروبة، الكويت، ط. الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- نظرات في "قواعد الإملاء" يحيى مير علم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، م ٨، ع ٤، شوال- ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٦م.
- نظرات في "لوحة الألف" د. يحيى مير علم، لوحة صدرت عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت ٢٠٠٦م، موقع الألوكة في الشابكة (الإنترنت) وغيره.